أثر منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني
على النظام المحاسبي الحكومي المطبق في الوحدات الحكومية بمصر
(دراسة ميدانية)

د. محمد السيد محمد أبوزيد*

(*) د. محمد السيد محمد أبوزيد: مدرس المحاسبة . قسم المحاسبة معهد راية العالى للإدارة والتجارة الخارجية

Email :

المستخلص

في ظل التوجه الحديث للدولة وظهور العديد من المداخل الخاصة بتطوير الأداء المالي، اتجهت الدولة لاستخدام مجموعة من الاتجاهات الحديثة في تطوير أدائها المالي، حيث قامت وزارة المالية بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بهدف التغلب على بعض العيوب التي تتعلق بإعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة العامة للدولة في ظل النظام التقليدي، والعمل على تحقيق عدة أهداف منها الحصول على المعلومات بشكل أسرع، بالإضافة إلى رفع كفاءة عمليات تخطيط وإدارة الموارد المالية الحكومية وتفعيل الرقابة على النفقات، وقد ساهم ذلك في حدوث التحول الجوهري في الأساليب المتبعة لتنفيذ العمليات المالية والمحاسبية، والإنتقال من العمل بالأساليب التقليدية واستخدام السجلات اليدوية، واستبدالها بنظام إدارة معلومات مالي حكومي موحد ومتكامل دعماً لعمليات الإصلاح الحكومي المالي والإداري، ولتحقيق هدف البحث واختبار فروضه قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على الحدات الحكومية من خلال عينة مكونة من مجموعة من العاملين بتلك المستشفيات والبالغ عددها ٣٩٦ مفردة، وقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستعراض الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، كما اعتمد على قائمة استقصاء أعدت خصيصاً لتجميع بيانات الدراسة، كما تم الاستعانة بأسلوب العينة العشوائية المنتظمة، واستخدم البرنامج الإحصائي SPSS-V26، وقد أجري التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، كأساليب الإحصاء الوصفي، واختبار الإرتباط الخطي الثنائي لبيرسون لتحديد معنوية الإرتباط بين متغيرات الدراسة وتم اختبار فروض الدراسة باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية SEM، وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أنه يوجد تأثير معنوي ايجابي لنظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بأبعاده (جودة النظام، وجودة المعلومات، وجودة الخدمة) كمتغيرات مستقلة على نظام الرقابة في الوحدات الحكومية بأبعادها (البيئة الرقابية، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال، وتقييم المخاطر، والمتابعة) كمتغيرات تابعة، كما يوجد تأثير معنوي ايجابي لنظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بأبعاده (جودة النظام، وجودة المعلومات، وجودة الخدمة) كمتغيرات مستقلة على النجاح في تحقيق الأهداف المرجوه منه كمتغير تابع، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: ضورة نشر الوعي المفاهيمي باهمية نظام ادارة المعلومات المالية الحومية في المؤسسات الحكومية المختلفة لضمان فعالية تطبيق هذا النظام، و رفع كفاءة المؤسسات الحكومية التكنولوجية وتطوير البنية التحتية بما يستوعب تطبيق هذه التقنيات بما يحقق مستويات مرتفعة من الرقابة على المال العام، ضرورة توفير الكوادر الفنية المؤهلة على الجانبين المحاسبي والتكنولوجي لتطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في المؤسسات الحكومية المختلفة بشكل أكثر فعالية.

الكلمات المفتاحية: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، نظام الدفع الإلكتروني GPS، نظام التحصيل الإلكتروني POS، الوحدة الحسابية المركزية، حساب الخزانة الموحد (TSA)، النظام المحاسبي الحكومي، الوحدات الحكومية، دراسة ميدانية.

ABSTRACT

In light of the modern orientation of the state and the emergence of many approaches to developing financial performance, the state has moved to use a set of modern trends in developing its financial performance, as the Ministry of Finance has implemented the Government Financial Management Information System (GFMIS) with the aim of overcoming some of the shortcomings related to the preparation, implementation and control of the state's general budget under the traditional system, and working to achieve several goals, including obtaining information faster, in addition to raising the efficiency of planning and managing government financial resources and activating control over expenditures. This has contributed to a fundamental shift in the methods used to implement financial and accounting operations, and moving from working with traditional methods and using manual records, and replacing them with a unified and integrated government financial information management system in support of government financial and administrative reform processes. To achieve the research objective and test its hypotheses, the researcher conducted a field study on government units through a sample consisting of a group of workers in those hospitals, totaling 396 individuals. The researcher used the descriptive analytical approach, This was done by reviewing the literature related to the study topic, and it relied on a questionnaire list prepared specifically to collect the study data. The systematic random sample method was also used, and the statistical program SPSS-V26 was used. The analysis was conducted using appropriate statistical methods, such as descriptive statistics methods, and Pearson's binary linear correlation test to determine the significance of the correlation between the study variables. The study hypotheses were tested using the structural equation model SEM, The study concluded with several results, the most important of which are: There is a positive moral impact of the Government Financial Management Information System (GFMIS) with its dimensions (system quality, information quality, and service quality) as independent variables on the control system in government units with its dimensions (control environment, control activities, information and communication, risk assessment, and follow-up) as dependent variables. There is also a positive moral impact of the Government Financial Management Information System (GFMIS) with its dimensions (system quality, information quality, and service quality) as independent variables on the success of achieving the desired objectives as a dependent variable. The study recommended a set of recommendations, including: The need to spread conceptual awareness of the importance of the Government Financial Management Information System in various government institutions to ensure the effectiveness of implementing this system, and raising the efficiency of technological government institutions and developing the infrastructure to accommodate the application of these technologies to achieve high levels of control over public money, the need to provide qualified technical cadres on the accounting and technological sides to implement the Government Financial Management Information System (GFMIS) in various government institutions more effectively.

Keywords: Government Financial Management Information System, Electronic Government payment system, Electronic Government collection system, Central Computational Unit, Treasury Single Account, Government accounting system, Government units, A Field Study.

مقدمة:

في ظل تبني مصر للإصلاح المالي والإداري قامت من خلال وزارة المالية بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والإستعانة به في خطوات إعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة العامة للدولة، حيث يحتوي هذا النظام على كافة العمليات المالية والمحاسبية التي تتم في كافة مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، بداية من مرحلة الإعداد للموازنة وانتهاءاً بمرحلة إعداد الحساب الختامي بطريقة إلكترونية، ويعمل هذا النظام على مشاركة المعلومات التي تنتج خلال تنفيذ الإجراءات المالية بين الوزارات والوحدات الحكومية المسئولة عن المصروفات وتحصيل الإيرادات وبين وزارة المالية بشكل مباشر، ليتم تتبع مسار المصروفات ومسار المقبوضات في جميع مراحله وتحسين عملية التخطيط والمراقبة خلال إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، والذي ينعكس إيجاباً على مخرجات هذه الجهات.

ولقد استهدفت وزارة المالية من خلال تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS التغلب على بعض العيوب التي تتعلق بإعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة العامة للدولة في ظل النظام التقليدي، والعمل على تحقيق عدة أهداف متمثلة في السرعة والدقة والشفافية في توفير المعلومات المالية الحكومية، وتوفير قواعد بيانات لحظية عن الوضع المالي للدولة وتفعيل الرقابة على النفقات والتخطيط الجيد للموارد المتاحة.

ولا شك ان هناك أهمية لتفعيل نظام الرقابة في الوحدات الحكومية بما يحققه من أهداف تحقق التأكد من تنفيذ العمليات الحسابية بكفاءة وفاعلية وبطريقة منظمة، ما يوفره ذلك من حماية للمال العام من الفساد وسوء الاستخدام، وتوفير المعلومات بدقة لتحقيق أهداف التقرير المحاسبي، وتحقيق المساءلة والالتزام بنظم وقوانين المحاسبة الحكومية، وجاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على النظام المحاسبي الحكومي المطبق في الوحدات الحكومية. ومدى النجاح في تحقيقها بعد تطبيق النظام.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين ما هو محقق وما هو مدرج في الموازنة العامة للدولة وكيفية تحسين الأداء المالي في القطاع الحكومي المصري، من خلال استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية، كما تتمثل المشكلة أيضاً في أن النظام المحاسبي الحكومي التقليدي المطبق في الوحدات الحكومية المصرية كان يعاني من عدة مشاكل، مما دعى وزارة المالية لتطبيق نظام

جديد يعتمد على أحدث النظم المعلوماتية الإلكترونية في هذا المجال؛ ولك من خلال تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ونظام الدفع الإلكتروني GPS، والذي تعول وزارة المالية من خلال تطبيقه على تحقيق عدة أهداف منها ما هو متعلق بتحديث وتطوير النظام المحاسبي الحكومي ومنها ما هو متعلق بتفعيل ودعم نظم الرقابة الداخلية، إضافة إلى عدة أهداف أخرى.

ويمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير منظومتي الدفع والتحصيل الإلكتروني على النظام المحاسبي الحكومي من خلال التأثير على جودة نظام الرقابة في الوحدات الحكومية، ومدى النجاح في تحقيق الأهداف المرجوه من تطبيق المنظومة؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤل الفرعي الأول: ما مدى وجود أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على نظام البيئة الرقابية كأحد أنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية؟

التساؤل الفرعي الثاني: ما مدى وجود أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على أنشطة الرقابة كأحد أنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية؟

التساؤل الفرعي الثالث: ما مدى وجود أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على تدعيم نظم المعلومات والاتصال كأحد أنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية؟

التساؤل الفرعي الرابع: ما مدى وجود أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على نظم تقييم المخاطر كأحد أنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية؟

التساؤل الفرعي الخامس: ما مدى وجود أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على المتابعة كأحد أنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية؟

التساؤل الفرعي السادس: ما مدى وجود أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في تحقيق نجاح وزارة المالية للأهداف المرجوة من تطبيق هذا النظام؟

وعلى ذلك تتزايد أهمية منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني فى إحكام الرقابة الداخلية وتحسين البيئة الرقابية في الوحدات الحكومية على المحصل والمنصرف بهذه الوحدات، وتحقيق كافة أهداف الدولة الأخرى وذلك في ظل التحول إلى الشمول المالي.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في بيان أثر منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني على النظام المحاسبي الحكومي في الوحدات الحكومية، ويمكن تبويب هذا الهدف إلى مجموعة من الأهداف الفرعية هي على التوالي:

١ . التعرف على مدى وجود أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والدفع الإلكتروني GPS على تفعيل وتدعيم البيئة الرقابية كأحد أنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية محل الدراسة.

٢ . بيان أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والدفع الإلكتروني GPS على تدعيم أنسطة الرقابة كأحد أنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.

٣ . بيان أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والدفع الإلكتروني GPS على تدعيم نظم المعلومات والاتصال كأحد أنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.

٤ . بيان أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والدفع الإلكتروني GPS على تدعيم نظم تقييم المخاطر كأحد أنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.

٥ . بيان أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والدفع الإلكتروني GPS على تدعيم نظم المتابعة كأحد أنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.

٦ . بيان أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والدفع الإلكتروني GPS في تحقيق نجاح وزارة المالية للأهداف المرجوة من تطبيق هذا النظام.

ويتم التوصل إلى ذلك من خلال إستقراء الدارسات العربية والأجنبية السابقة التي تناولت هذا الموضوع، ومن ثم الوقوف على أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والدفع الإلكتروني GPS على النظام المحاسبي الحكومي في الوحدات الحكومية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من ندرة الأدبيات المحاسبية التي تناولت موضوع منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني وأثرها على النظام المحاسبي الحكومي.

١ . الأهمية العلمية للبحث:

إن الإضافة البحثية العلمية التى يحاول الباحث دراستها فى هذا البحث هي أن البحث الحالى يعد من الدراسات الحديثة نظراً لحداثة نظام GFMIS ونظام GPS وفلسفة التطبيق في مصر

خاصة وأن هذه الدراسة تسلط الضوء على منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، ومن ثم إتخاذها كمرجع يمكن للباحثين الإعتماد عليها في الأبحاث المستقبلية، حيث ستساعد الدراسة في التعرف على بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بماهية منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني فيما يتعلق بنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وأهداف تطبيقه في الوحدات الحكومية وأهميته والهدف من تطبيقه.

٢ . الأهمية العملية للبحث:

تكمن الأهمية العملية لهذا البحث فى أنه يتناول موضوعاً حديثاً لمفهوم متكامل قابل تطبيقه لجميع الوحدات الحكومية، كما تأتى أهمية هذا البحث أيضاً من أنه يختلف عن الدراسات السابقة بمحاولة إجراء دراسة ميدانية للوقوف على دور منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني في تفعيل نظام الرقابة الداخلية بالوحدات الحسابية وكذا بيان دورها وأثرها على النظام المحاسبي الحكومي في الوحدات الحكومية.

ويكتسب موضوع منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني أهمية متزايدة اليوم، بإعتباره من الموضوعات التى تساعد وزارة المالية في إحكام الرقابة علي المنصرف من الإعتمادات والمخصصات المالية لكافة الوحدات الحكومية علي مستوى الجمهورية، والحصول على كافة المعلومات التي تحتاجها في هذا الشأن بصورة آنية ودقيقة تساعد على إتخاذ القرارات بصورة دقيقة وسليمة، فضلاً عن أن ذلك يخفض من تكلفة تشغيل البيانات المحاسبية والحصول عليها، مما يساعده فى إضفاء الثقة والمصداقية فى القرارات التي تتخذ في هذا الشأن.

حدود البحث:

في ضوء طبيعة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفروضها لم يتعرض الباحث إلى الأتى:

١ . دور نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية في إدارة المنظومة الضريبية المصرية ومكافحة التهرب الضريبي.

٢ . دراسة دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في التكامل مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات لتعزيز الوظيفة الراقبية الكاملة للدولة.

٣ . تحليل أثر تبني نظم ادارة المعلومات المالية الحكومية في ضوء منظومتي الدفع والتحصيل الإلكتروني على مستوى عجز الموازنة العامة للدولة.

مفاهيم عنوان البحث:

فى ضوء المصطلحات والمفاهيم التى ترد فى البحث يمكن حصرها فيما يلى: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، نظام الدفع الإلكتروني GPS، النظام المحاسبي الحكومي، الدراسة الميدانية.

أ . نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) Government Financial Management Information System: المقصود به، نظام مالي محاسبي حكومي إلكترونى يربط بين جميع أجهزة الحكومة العامة ويحتوى على كافة وظائف إدارة المالية العامة من العمليات المالية والمحاسبية التى تتم فى كافة مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة بداية من مرحلة التخطيط الإستراتيجى وانتهاءاً بمرحلة المحاسبة والإبلاغ.

ب . منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني (EGPCS) Electronic Government Payment and Collection System: هي منظومة متكاملة مؤمنه بالتعاون مع البنك المركزي المصري من خلال إنشاء وتشغيل وإدارة مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي ووفقاً للمعايير العالمية للربط مع البنوك بالقطاع المصرفي المصري وكافة الهيئات والمؤسسات الحكومية، وبناء البنية التحتية والشبكة المشفرة والمؤمنة تقنياً طبقاً لمعايير الأمن القومي اللازمة لإتاحة التحصيل والدفع الإلكتروني للخدمات الحكومية عن طريق القنوات الإلكترونية المختلفة، حيث يتم تحويل جميع عمليات المصروفات والتحصيل الحكومية لتتم بطريقة الكترونية، باستخدام أوامر الدفع المرسلة والواردة والتوقيع الإلكتروني.

ج . حساب الخزانة الموحد Treasury Single Account (TSA): هو الحساب البنكي للحكومة المصرية بالبنك المركزي، يتكون من مجموع أرصدة حسابات الوحدات الحكومية وحسابات الصناديق الخاصة مودعة بالبنك المركزي، لتصرف من خلاله كافة مدفوعات الحكومة وتضاف اليه كافة حصائل إيراداتها وتتعامل عليها وحدة مستقله يطلق عليها الوحدة الحسابية المستقلة، ويخضع لإشراف ورقابة وزارة المالية وكذلك رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.

د . الوحدة الحسابية المركزية Central Computational Unit: هي المسئولة عن التعامل على حساب الخزانة الموحد بكافة مدفوعات جهات الموازنة ومتحصلاتها، حيث تتلقى أوامر الدفع من الوحدات الحسابية وتمدها بالمستندات وكشوف الحساب والتقارير، والتي ستكون بمثابة بنك الوحدات الحسابية الموازنية (الجهات داخل الموازنة) والتي تتعامل وتراقب حساب الخزانة

الموحد، حيث تقوم الوحدة الحسابية المركزية باستصدار أمر تحويل للبنك المركزي بالخصم على حساب الخزانة الموحد مقابل الإضافة لحساب المستفيد طرف البنك التجاري أو حساب الفرع الرئيسي بتفاصيل المبلغ المضاف إليه من حيث اسم المستفيد ورقم حسابه واسم الفرع المفتوح طرفه ولا يزال هذا الإجراء مستمراً.

هـ . النظام المحاسبي الحكومي Government Accounting System: هو نظام موحد يطبق في وحدات الجهاز الحكومي جميعها ويتضمن هذا التوحيد تصميم السجلات والدفاتر و الدليل المحاسبي والأساليب الفنية المستخدمة في التبويب والتصنيف والتسجيل والتحليل والعرض والقوانين والتعليمات النافذة.

و . الدراسة الميدانية Field Study: أحد الأساليب البحثية الفعالة التي تهدف إلى فهم ظواهر ومسائل معينة في سياقها الحقيقي؛ وتتطلب تخطيطاً وتنظيماً جيداً لضمان نجاح البحث، ومن ثم فهي أداة للتفاعل المباشر مع الظواهر الاجتماعية والثقافية؛ حيث تتيح للباحث فهماً عميقاً وشاملاً للموضوع المدروس، وتمكنهم من تطبيق النتائج على الواقع واتخاذ القرارات.

فروض البحث:

فى ضوء البحث وأهدافه وأهميته، فإن البحث يبنى على أساس اختبار الفرضين الرئيسيين والفروض الفرعية التالية:

الفرض الرئيسي الأول:

"يوجد تأثير معنوي ايجابي لنظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بأبعاده (جودة النظام، وجودة المعلومات، وجودة الخدمة) كمتغيرات مستقلة على نظام الرقابة في الوحدات الحكومية بأبعادها (البيئة الرقابية، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال، وتقييم المخاطر، والمتابعة) كمتغيرات تابعة".

الفروض الفرعية:

الفرض البحثي الأول: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على البيئة الرقابية في الوحدات الحكومية".

الفرض البحثي الثاني: "يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والدفع الإلكتروني GPS على تفعيل وتدعيم نظام وأنشطة الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية محل الدراسة".

الفرض البحثي الثالث: "يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والدفع الإلكتروني GPS على تدعيم نظم المعلومات والاتصال في الوحدات الحكومية".

الفرض البحثي الرابع: "يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والدفع الإلكتروني GPS على درجة ودقة تقييم المخاطر في الوحدات الحكومية."

الفرض البحثي الخامس: "يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والدفع الإلكتروني GPS على كفاءة أساليب وإجراءات المتابعة في الوحدات الحكومية".

الفرض الرئيسي الثاني:

"يوجد تأثير معنوي ايجابي لنظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بأبعاده (جودة النظام، وجودة المعلومات، وجودة الخدمة) كمتغيرات مستقلة على النجاح في تحقيق الأهداف المرجوه منه كمتغير تابع".

منهجية البحث:

فى ضوء طبيعة البحث وأهدافه وأهميته وحدوده ومفاهيم عنوانه وإفتراضاته، فإن منهج البحث المستخدم هو المنهج العلمى المتكامل، وذلك من خلال أسلوب الدراسة النظرية والدراسة الميدانية وفقاً لما يلى:

البحوث والدراسات السابقة:

قام الباحث باستعراض الدراسات والبحوث السابقة والتي توافرت في الأدب المحاسبي سواء في المراجع العربية أو الأجنبية أو على شبكة المعلومات الدولية؛ والتي اهتمت بدراسة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ونظام الدفع الإلكتروني GPS وأثرهما غلى النظام المحاسبي الحكومي، وذلك للوقوف على ما توصل إليه الباحثون فى هذه الدراسات والبحوث من نتائج وتوصيات يمكن الاستفادة بها فى تناول موضوع الدراسة ولبيان مدى اتفاقها أو اختلافها معه، وللتعرف على نواحي القصور والثغرات التى اعترت تلك الدراسات والبحوث، والتي تعد فى نفس الوقت دوافع قوية وراء اختيار موضوع الدراسة وتأكيداً على قاعدة البدء من حيث انتهى الأخرون.

ونظراً لتطبيق البحث بشكله المتكامل على بعض الجهات الحكومية المصرية، فقد استدعي ذلك الباحث ترتيب تلك الدراسات ترتيباً زمنياً من الأقدم للأحدث وذلك على النحو التالي:

دراسة (Hamdan, 2017) بعنوان "The Compatibility of (GFMIS) with the Internal Control System": تناولت الدراسة مدى توافق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مع متطلبات الرقابة الداخلية من حيث (مدى التحكم، وتقييم المخاطر، وأنشطه الرقابة، والمعلومات والاتصالات والرصد)، وكان مجتمع الدراسة هو القطاع الحكومي الأردني، و تم توزيع ١٦٠ استبانة على المراجعين الداخليين العاملين في هذا النظام، وتوصلت الدراسة إلى توافق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مع متطلبات الرقابة الداخلية، وأوصت الدراسة بتطوير منظومة GFMIS وفقاً للمعايير الدولية لـ ICS، كما أوصت الدراسة بزيادة الإهتمام بمراقبه المخاطر واعتماد نظام يوفر المعلومات المالية والمحاسبية اللازمة لفحص وتقييم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

دراسة (Enofe, D., et al., 2017) بعنوان " FINANCIAL MANAGEMENT REFORMS AND CORRUPTION IN NIGERIA PUBLIC SECTOR": تناولت الدراسة أثر إصلاحات الإدارة المالية في نيجيريا على الفساد في القطاع الحكومي النيجيري، حيث اعتمدت الدراسة على قائمة إستقصاء وعينة مكونة من ٩٠ مبحوثاً يعملون بالهيئات الحكومية، ٣٠ من ولاية أيدو، ٢٠ من الحكومة المحلية، وقد توصلت الدراسة إلى أن حساب الخزانة الموحد ونظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لهما تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية على الفساد ولكن على مستويات مختلفة من الأهمية، فى حين أن تطبيقات نظام المعلومات المتكاملة للمرتبات وشئون الموظفين سلبى العلاقة، وتوصي الدراسة الحكومة النيجيرية بأن تقوم بتنفيذ تطبيقات نظام المعلومات المتكاملة للمرتبات وشئون العاملين بأقصى طاقته لتعظيم إمكاناتها في الحد من الفساد.

دراسة بابكر، (٢٠١٧) بعنوان "نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ودورها في ضبط الاجور والمرتبات بالوحدات الحكومية: دراسة ميدانية": هدفت الدراسة إلى معرفة مدى الإستفادة من النظم الإلكترونية في الدقة والسرعة في توفير المعلومات للمساعدة في تقويم آداء الوحدات الحكومية، وقد تم إجراء الدراسة العملية على عينة من العاملين في إحدى الوحدات الحكومية مكونة من ٣٥ مفردة، وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة بين نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية والإعداد السليم للأجور والمرتبات، ووجود علاقة بين الخصائص الجيدة لنظم المعلومات المحاسبية

الإلكترونية وجودة معلومات الأجور والمرتبات، ووجود علاقة بين المشاكل التي تواجه عمل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية والتقويم السليم لإعداد الأجور والمرتبات.

دراسة عطية، (٢٠١٧) بعنوان "نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ودوره فى الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والاداء: دراسة تطبيقية": تناولت الدراسة قياس مدى نجاح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بالتطبيق على الوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق، ودوره في تحقيق الرقابة المالية على المال العام ومكافحة الفساد المالي المستشري في الجهاز الحكومي، ومدى إمكانية الإستفادة منه في الإسراع بتفعيل موازنة البرامج والأداء كبديل عن نظام الموازنة التقليدي، واستخدم الباحث قائمة استقصاء تم توزيعها على فئات البحث في الوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق وعدد من الوحدات الحسابية الموجودة فى الوحدات المحلية بمحافظة الشرقية، وأكدت نتائج البحث نجاح تجربة تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS فى العينة محل الدراسة، وأن التطبيق الجيد للنظام يساهم في تفعيل تطبيق موازنة البرامج والأداء لإعداد الموازنة العامة للدولة، وأوصت الدراسة بتعميم تطبيق النظام في جميع الوحدات الحسابية التابعة لوزارة المالية واتخاذ المزيد من الإجراءات للرقابة على المال العام.

دراسة (Kofahe, M. K., et al., 2019) بعنوان "Factors affecting successful implementation of government financial management information system in Jordan public sector: a proposed framework": هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الجوانب النظرية والعملية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ودراسة العوامل التي تؤثر على التنفيذ الناجح للنظام من منظور الموظفين الحكوميين الأردنيين، وتوصلت الدراسة إلى أن جودة المعلومات وجودة النظام وجودة الخدمة ومقاومة المستخدم والتدريب واشراك المستخدم ورضا المستخدم هي العوامل التي من المحتمل أن تعزز أهمية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في القطاع العام الأردني وبالتالي ضمان التنفيذ الناجح للنظام.

دراسة إبراهيم، (٢٠١٩)، بعنوان "تطوير نظام الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي في ظل منظومة المعاملات المالية الإلكترونية": هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على منظومة المعاملات الإلكترونية وتحديد أهمية تطبيق نظم المعاملات الإلكترونية وكذلك التعرف على مشكلات تطبيق المنظومة الإلكترونية وبيان أساليب تطوير الرقابة الداخلية في ظل منظومة المعاملات الإلكترونية، واستنتج الباحث أن الرقابة الداخلية التقليدية غير ملائمة للرقابة على المعاملات التي تتم داخل

منظومة المعاملات الإلكترونية مما يستلزم ضرورة تطوير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي قبل تطبيق النظام الإلكتروني لاكتشاف الغش والأخطاء، وأوصت الدراسة بأنه لابد من إصدار تشريعات قانونية تتواكب مع النظام الإلكتروني وتحديث نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الإدارية الحكومية كي تتواكب مع التغيرات الحديثة ورقمنه المعاملات.

دراسة مرعي، (٢٠١٩)، بعنوان "أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية "GFMIS" على جودة التقارير المالية الحكومية": كشفت الدراسة عن أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على جودة التقارير المالية الحكومية، وتطرقت إلى آفاق نظام الموازنة العامة والنظام المحاسبي الحكومي المصري من خلال عدة محاور، حيث أوضح المحور الأول نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وألقي المحور الثاني الضوء على التحول نحو إنشاء وتفعيل حساب الخزانة الموحد TSA، وتناول المحور الثالث منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني GPS، وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج ومنها أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشرط توافر الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع هذا النظام، كما يوفر تطبيق هذا النظام معلومات مفيدة في مجال اتخاذ القرار المناسب لمتخذي القرار الحكومي، وقد أوصي البحث بالعمل على تشجيع معدي ومراجعي التقارير المالية من أجل تطبيق معايير التقارير المالية بهدف زيادة الوعي المحاسبي من خلال الدورات والندوات وورش العمل فيما يتعلق بمعايير التقارير المالية.

دراسة (Ameen, et al., 2021) بعنوان "Towards Harnessing Financial Information Systems in Reducing Corruption: A Review of Strategies:" تناولت هذه الدراسة مختلف الإستراتيجيات المتعلقة باستغلال تكنولوجيا المعلومات للحد من الفساد، وتشمل هذه الإستراتيجيات تكييف تطبيقات الإنترنت وتحسين الحكومة الإلكترونية وتسخير وسائل الإعلام الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أنه سيؤدي إستخدام المؤسسات العامة لهذه الإستراتيجية إلى تيسير الشفافية في الإدارة المالية العمومية، وأوصت الدراسة إلى أنه ينبغي استخدام هذه التطبيقات في مجالات المشتريات والضرائب والجمارك وادارة الدين العام، وكبحث مستقبلي يمكن دراسة دور نظم المعلومات المالية الفردية في الحد من الفساد، وفي استراتيجية الإصلاح المالي التي بنيت بالتغيرات الثورية في العلم والتكنولوجيا، سيؤدى استخدام نظم المعلومات المحاسبية إلى تحقيق الشفافية في إدارة المالية العامة.

دراسة محروس، (٢٠٢١) بعنوان "التحول الإلكتروني وتطوير نظام المعلومات الحكومي المصري: دراسة ميدانية": هدفت الدراسة إلى تقييم نظام المعلومات الحكومي المصري ودور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تطوير هذا النظام، بالإضافة إلى بحث التحديات والمخاطر المرتبطة بتطبيق هذه التكنولوجيا وطرق مواجهة تلك التحديات والمخاطر، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلافات معنوية بشأن مزايا تطبيق التحول الإلكتروني على تطوير الموارنة العامة للدولة ونظام المحاسبة الحكومية ونظام الرقابة وتقييم الأداء في الوحدات الحكومية.

دراسة عادل وآخرون، (٢٠٢١) بعنوان "تقييم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بالتطبيق على جامعة الزقازيق في مصر: دراسة حالة": استهدفت تلك الدراسة تقييم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وأثره في الوحدات الحكومية بجامعة الزقازيق، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة والذى تمثل في الوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق والبالغ عددهم ١٦ وحدة حسابية، وقد تم الوقوف على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق نظام GFMIS، والتي أدت إلى بطء تنفيذه وأيضاً القدرات الذاتية للنظام؛ وذلك لتطوير المنظومة الرقابية وتحقيق الإستفادة الكاملة الحقيقية منها، وتيسير الإجراءات اللازمة لأداء الخدمات العامة بكفاءة وفعالية مع الحفاظ على المال العام، وقامت الدراسة بإلقاء الضوء على أهم نظم حوسبة إدارة المال العام وتوضيح أثر تطبيق هذه النظم على تطوير الرقابة على المال العام، وذلك من خلال تناول أهداف ومكونات كل نظام وموقف التنفيذ الفعلي للنظام، وقد أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بتطوير أبعاد نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والنظم الفرعية المكملة له من نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني GPS & GPOS مع تطوير الفكر الرقابي وتوافر الرؤية الرقابية السليمة، وبالتالي تحسين جودة النظام الرقابي.

دراسة محمد، (٢٠٢١) بعنوان "أثر تطبيق نظام GFMIS على خصائص المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية: دليل تطبيقي من وزارة المالية المصرية": هدفت الدراسة الى دراسة أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على المعلومات المحاسبية عبر الخصائص النوعية والمعززة وجودة التقارير المالية الحكومية، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من ٣٨٤ من موظفي وزارة المالية والمديريات المالية والوحدات الحسابية لبعض الجامعات المصرية المعنية بتطبيق المنظومة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لنظام GFMIS على المعلومات المحاسبية في زيادة المحتوى والمنافع المتولدة من المديريات المالية والوحدات الحسابية الموازنية،

فنظام GFMIS يساهم في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية مما له الأثر على ارتفاع جودة التقارير المالية وزيادة نطاق الإفصاح المحاسبي والتحول من الإفصاح الإختياري إلى الإفصاح الإجباري، كما أوضحت الدراسة أن نظام GFMIS يساعد في إضفاء الثقة في المعلومات المحاسبية في ظل ضعف نظم الرقابة الداخلية، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات كإطار مكمل لنظام GFMIS لأغراض تقييم المخاطر لخفض الفساد المالي والإداري.

دراسة أحمد، (٢٠٢١) بعنوان "الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة وفعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية المصرية": هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة وفعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية وذلك بالتطبيق على جامعة المنصورة، حيث تم إجراء دراسة استقصائية على عينة من مستخدمي النظام في الوحدات الحكومية في جامعة المنصورة من موظفي الوحدات وممثلي وزارة المالية بالإضافة إلى مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات القائمين بمراجعة هذه الوحدات، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة يؤدى إلى تحسين فعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية. وأوصت الدراسة بإعادة هيكلة الوحدات الحكومية بتقوية أداة الرقابة الداخلية داخلها بتحديث وظيفة المراجعة الداخلية وفقاً لمفهومها الحديث، كما أوصت بتطبيق نظام إدارة معلومات مالية الحكومة في جميع الإدارات للربط إلكترونياً بينها، كما أوصت بضرورة عقد الكثير من الدورات التدريبية وورش العمل للعاملين بالوحدات الحكومية باستمرار على كيفية التعامل مع نظام معلومات إدارة مالية الحكومية.

دراسة ربيع، (٢٠٢١) بعنوان "أثر ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكملة له على جودة التقارير المالية في مصر : دراسة ميدانية": هدفت الدراسة إلى معرفة أثر ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكملة له على جودة التقارير المالية، وقدمت الدراسة إطاراً نظرياً لضوابط الرقابة الداخلية ومكوناتها في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكملة له، وتم إجراء دراسة إستقصائية على عينة الدراسة في الوحدات الحسابية التابعة لجامعة الإسكندرية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي وإيجابي لضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكملة له على جودة التقارير المالية في الوحدات الحكومية المصرية، وأوصت الدراسة بضرورة الأخذ في الإعتبار

ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكملة له لما لها من أهمية في زيادة جودة التقارير المالية.

دراسة يوسف، (٢٠٢٢) بعنوان "تأثير تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في فاعلية تنفيذ الموازنة": يهدف البحث إلى معرفة تأثير تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في فاعلية تنفيذ الموازنة، ومن أجل الوصول إلى الهدف تم تصميم إستبانة وزعدت على مجموعة من المحاسبين والمديرين والموظفين في الدوائر التابعة لوزارة المالية وهي دائرة الموازنة ودائرة المحاسبة ودائرة الادارية ودائرة الاقتصادية ودائرة تكنولوجيا المعلومات، حيت تألفت عينة الدراسة من (١١٠) شخص، وتم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لإدخال البيانات وتحليلها وقد استخدم الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي للوصول إلى نتائج الدراسة، حيث أظهرت النتائج أن هناك تأثيراً إيجابياً ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين الإدارة المالية الحكومية لأنظمة (نظام تنفيذ الموازنة، نظام المدفوعات والمقبوضات)، وقد أوصي البحث بضرورة زيادة اهتمام الإدارات ومعرفتها بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لما له من فوائد متعددة من أجل التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات بشكل اوسع، وتطوير شبكة الإنترنت وقاعدة البيانات وتطوير أجهزة الحاسوب المستخدمة في الوزارات والدوائر الحكومية المطبقة لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لتحسين مستوى أدائها واعطائه السرعة المطلوبة ليتماشى مع تطور البيئة المحاسبية وليخدم الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة.

دراسة عزام وأخرين، (٢٠٢٣) بعنوان "دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في تحسين الرقابة على المال العام: دراسة ميدانية بهيئة الإسعاف المصرية": استهدفت الدراسة تقييم أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS كأحد النظم المالية الحديثة التي تتبناها الدولة في الآونة الأخيرة على تحسين الرقابة على المال العام والكشف عن حالات الفساد المالي والإداري، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية نظام إلكترونى يربط كافة أجهزة الحكومه ببعضها البعض، ويشمل كافة العمليات المالية وغير المالية التى تتم بمراحل دورة الموازنة بدءاً من مرحلة التخطيط الإستراتيجى وانتهاءاً بمرحلة المسائلة، وأيضا يدعم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فى الوحدات الحكومية نجاح مقومات الإصلاح وتحسين الوضع المالى للوحدات الحكومية وإدارة مواردها بشكل كفء، كما أنه يتوافق مع

المعايير المحاسبية الحكوميه الدوليه من أجل كسب المنافع الاقتصادية، ويسهم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في إحكام الرقابة على المال العام من خلال دوره الحيوى في تفعيل موازنة البرامج والأداء،كما كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينات الدراسة بشأن مقومات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية طبقاً للمؤهل العلمي.

وباستقراء الدراسات السابقة اتضح للباحث أن هناك نواحي إتفاق ونواحى اختلاف بين هذه الدراسة البحثية وبين البحوث والدراسات البحثية السابقة يمكن بيانها فيما يلي:

التعليق على الدراسات السابقة:

نواحي الاتفاق:

هناك نواحي لإتفاق هذه الدراسة البحثية مع الدراسات والبحوث السابقة نوجزها فيما يلي:

- تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة فى أنها قد تعرضت لموضوع من الموضوعات الهامة جداً وهو الموضوع المتعلق بدور والتأثيرات المختلفة لمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.
- نجاح تجربة الحكومة الإلكترونية وتطبيق نظام GFMIS في الدول التي طبقت بها في تحقيق أهدافها في تحقيق الرقابة المالية ومجابهة الفساد والوصول إلى جودة المعلومات المالية الحكومية والإعداد الجيد للموازنة العامة للدولة وتحقيق قدر كبير من الشفافية، واتفق على ذلك أغلب الدراسات السابقة، ولكن أكدت بعض الدراسات على أن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ليست خالية من العيوب وتطلب أن يتم مراجعتها والرقابة على نتائجها باستمرار بصورة شهرية، كما اتفقت على أن نظم الرقابة التقليدية لم تعد تصلح للرقابة على النظم الإلكترونية فتطلب طرق حديثة تتوافق معها.

نواحي الاختلاف:

هناك نواحى اختلاف بين هذه الدراسة البحثية وبين الدراسات والبحوث السابقة تمثلت فيما يلي:

- هناك ندرة في الأبحاث المطبقة في مصر التي تربط مباشرة بين متغيرات الدراسة الحالية فيما يتعلق بأثر منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني على النظام المحاسبي الحكومي، كما تشمل الدراسة الحالية عينة من الوحدات الحكومية ذات الأثر الكبير والواضح مما يجعلها عينة ممثلة بصورة كبيرة الأمر الذي يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

- أغلب الدراسات السابقة عن نظم إدارة المعلومات المالية وتطبيقات الحكومة الإلكترونية المالية لم يكن تطبيقها على هيئات خدمية وخاصة المستشفيات مما يخلق حداثة للموضوع بالنسبة للتطبيق في هذه البيئة.
- أغلب الدراسات السابقة لم تتناول دراسة GFMIS بشكل خاص في البيئة المصرية الحكومية بعد تطبيق المنظومة فعلياً في الوحدات الحسابية، بينما الدراسة الحالية أجريت بعد التطبيق الفعلي لنظام GFMIS في كامل الوحدات الحسابية الحكومية في مصر.

وبنظرة متأنية لكل من نواحي الإتفاق والإختلاف بين البحث محل الدراسة والبحوث والدراسات السابقة؛ نجد أن الفجوة البحثية تمثلت فى أن أغلب الدراسات السابقة عن نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية وتطبيقات الحكومة الالكترونية المالية كانت قبل التطبيق الفعلي لمنظومة GFMIS في مصر ، ومن ثم ندرة الدراسات السابقة بشكل عام في حدود علم الباحث التي تناولت متغيرات الدراسة بعد تطبيق النظام في مصر فعلياً، فضلاً عن أن هذه الدراسة تختلف مع معظم الدراسات السابقة من حيث الهدف ومجال التطبيق، ولم يتم استطلاع رأى عينة ممثلة لكافة العاملين على المنظومة في مدى تحقق أهداف تطبيق نظام GFMIS.

الإطار النظري:

في اطار ما تصبو اليه الدراسة من تحقيق أهدافها وسعياً نحو اختبار فروضها والإجابة على تساؤلاتها البحثية، يمكن للباحث تنظيم بقية محتويات الدراسة من خلال استعراض الدراسة النظرية والتي تحتوي على دراسة الفكر المحاسبى فى مجال النظام المحاسبي الحكومي، وتأثره بتطبيق منظومتي الدفع والتحصيل الإلكتروني، ثم يتم تناول تصميم الدراسة الميدانية واختبار الفروض البحثية.

ولذلك فقد تناول الباحث الإطار النظري تحقيقاً للهدف من البحث حيث تم تبويب خطة الدراسة على النحو التالى:

أولاً: النظام المحاسبي الحكومي في ظل منظومتي الدفع والتحصيل الإلكتروني:

لقد قامت وزارة المالية في مصر بالإستعانة بالفكر الحديث لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS وذلك لإعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة العامة للدولة، حيث يحتوي هذا النظام على كافة العمليات المالية والمحاسبية التي تتم في كافة مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، بداية من مرحلة الإعداد للموازنة وانتهاءاً بمرحلة إعداد الحساب الختامي بطريقة إلكترونية،

حيث يعمل النظام في الوزارات والوحدات الحكومية المسؤولة عن المصروفات وتحصيل الإيرادات عن طريق مشاركة المعلومات التي تنتج خلال تنفيذ إجراءاتها المالية مع وزارة المالية بشكل مباشر، ليتم تتبع مسار المصروفات ومسار المقبوضات في جميع مراحله وتحسين عملية التخطيط والمراقبة خلال إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، والذي ينعكس إيجاباً على مخرجات هذه الجهات، ولذلك كان هناك ضرورة لتعديل القوانين المنظمة للعمل المالي الحكومي في مصر، ومن هذه القوانين قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ وتم إصداره بعد دمج قانوني الموازنة العامة للدولة والمحاسبة الحكومية واستبدالهم بهذا القانون الجديد الذي حل محلهما كضرورة ملحة للتغيرات التي نشأت (محمد؛ أحمد هريدي، ٢٠١٩).

وتأسيساً على ما تقدم؛ تم استعراض النظام المحاسبي الحكومي في ظل منظومتي الدفع والتحصيل الإلكتروني كما يلي:

١ . ماهية النظام المحاسبي الحكومي الحديث ونطاق تطبيقه:

إن التوسع في النشاط الحكومي يلقي عبئاً على الفكر المحاسبي في ضرورة البحث عن وسائل وأدوات جديدة لإنتاج المعلومات المحاسبية المناسبة لترشيد القرارات؛ بما يساعد في حل المشاكل والأزمات وإدارة المخاطر التي تواجه القطاعات الحكومية، ولما كان للنظام التقليدي لإعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة العامة للدولة عدة عيوب؛ فقد استهدفت الحكومة المصرية من خلال تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS التغلب على بعض تلك العيوب، وتحقيق عدة أهداف متمثلة في السرعة والدقة والشفافية في توفير المعلومات المالية الحكومية وتوفير قواعد بيانات لحظية عن الوضع المالي للدولة وتفعيل الرقابة على النفقات والتخطيط الجيد للموارد المتاحة.

وتتناسب قاعدة الأساس النقدى مع نظام المحاسبة الحكومية فى مصر، وذلك لأن هدف النظام هنا هو تحقيق الرقابة الفعالة على مصروفات وإيرادات الوحدات الإدارية الحكومية، ويحقق إستخدام هذه القاعدة هدف النظام المحاسبى حيث تسمح بتحليل الآثار النقدية للعمليات المالية وتسهل تقييم ومراجعة المركز النقدى.

وتعتبر الإعتمادات الواردة في الموازنة هى فى الحقيقة معايير محددة مقدماً لعمليات الصرف على تأدية الخدمات وتنفيذ المشروعات المدرجة بالموازنة وكذلك عمليات التحصيل، وعلى ذلك فإن الأمر يتطلب وضع ضوابط وقيود لعمليات الصرف والتحصيل حتى تستطيع الوحدة الإدارية تحقيق الأهداف المنوطة بها، فتتضمن القوانين واللوائح مجموعة من الضوابط لتحقيق الرقابة قبل وأثناء

وبعد عملية التنفيذ، وعلى ذلك فإن النشاط المالى الحكومى يرتكز أساساً على الجانب الرقابى بحيث يمتد هذا الجانب ليشمل كل النشاط إبتداءاً من إعداد تقديرات المصروفات والإيرادات وحتى نهاية العمليات بإعداد الحساب الختامى.

أ . ماهية النظام المحاسبي الحكومي الحديث:

يعتبر تطبيق النظم الإلكترونية المالية في مصر تحول كبير في الأساليب المتبعة في تنفيذ العمليات المالية والمحاسبية في الوحدات الحكومية، حيث ساهمت هذه النظم في توفير معلومات مالية حكومية موحدة ومتكاملة تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وذلك بهدف رفع كفاءة عمليات تخطيط وإدارة الموارد المالية الحكومية، دعماً لعمليات الإصلاح الإداري والمالي الحكومي، حيث تعمل النظم في الوحدات الحكومية المسئولة عن الإنفاق وتحصيل الإيرادات من خلال تنفيذ إجراءاتها المالية مع وزارة المالية بشكل مباشر، من خلال إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، وتساعد تلك النظم في دعم عملية صنع القرارات وتوفير بيئة معلوماتية أمنة ومتكاملة لعمليات الإدارة المالية فيما بين الوزارات والإدارات الحكومية، وتوفير المعلومات بشكل لحظي ودقيق لكافة الأطراف المعنية على اختلاف مواقعهم الجغرافية والوظائف التي يشغلونها، مما يوفر الأثر المباشر في رفع كفاءة وفعالية الإجراءات المالية التي تنفذ خلال المراحل المختلفة لإعداد وتنفيذ قانون الموازنة العامة للدولة.

وقد اتخذت وزارة المالية مجموعة من الخطوات نحو تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS وتكامله مع باقي الأنظمة المكملة وذلك وفق خطة مستهدفة ذات مراحل متتالية وفق المنظور العام التالي: (http://gfmis.mof.gov.eg/GFMIS/VisionGFMIS)

- قيام الهيئة الموازنية بإدخال رأى الجهة على تطبيقات أوراكل المالية فور صدور منشور إعداد الموازنة.
- يتم نقل الموازنة المعتمدة إلى تطبيقات الأستاذ العام للتنفيذ فور صدور قانون ربط الموازنة العامة للدولة.
- تقوم الهيئة الموازنية بعمليات التخصيص والتعزيز والمناقلات للوحدات الحسابية التابعة لها.
- قيام الوحدات الحسابية بإرسال خطة التدفقات النقدية الشهرية والتعزيزات اللازمة إن تطلب الأمر للإدارة المركزية للمتابعة النقدية بقطاع التمويل.

- قيام الإدارة المركزية للمتابعة النقدية بقطاع التمويل بمراجعة الخطط والتعزيزات الواردة من الوحدات واعتمادها أو رفضها وفقاً للضوابط والمعايير الموضوعة في هذا الشأن.
- تفعيل قيود الإرتباطات والإلتزامات داخل الوحدات الحسابية مبالغ من الإعتمادات لأغراض تعاقدية أو نفقات لفترات لاحقة.
- تفعيل عمليات الإدخال الدوري للفعليات (إستمارة إستمارة) على تطبيق الأستاذ العام بجميع الوحدات الحسابية على مستوى جهات لموازنة العامة للدولة والإرسال لقطاع الحسابات الختامية.
- تفعيل تطبيقات المشتريات لكافة عمليات الشراء وإجراء الإلتزامات من خلالها.
- تفعيل تطبيقات المدفوعات والمقبوضات وإدارة النقدية بتطبيقات أوراكل المالية وتحقيق التكامل مع الأستاذ العام ونظام TSA وترحيل قيودهم المحاسبية من قبل مندوب وزارة المالية بالوحدة الحسابية ووقف فاعلية إدخال إستمارات الفعليات على تطبيقات الأستاذ العام ولا يتم إدخال قيود أخرى بخلاف قيود التسويات.
- تفعيل تطبيق رواتب العاملين (Payroll) وفقاً لهيكل المرتبات والأجور بجميع جهات الجهاز الإداري للدولة وبنظم الميكنة التي سيتم إقرارها من قبل لجنة قيادات تيسير الأعمال وفقاً لأحكام قوانين العاملين بالجهاز الإداري للدولة ولوائحهم التنفيذية.
- إستكمال باقي منظومات الربط والتكامل مع أطراف إدارة المعلومات لمالية الحكومية.
- إستخراج التقارير الدورية من التطبيقات وفقاً للصلاحيات الخاصة بكل مستخدم وكل جهة إدارية سواء قطاع بالوزارة أو هيئة موازنية أو وحدة حسابية.
- إستخراج التقارير المساعدة لمتخذي القرار لاتخاذ القرارات المستقبلية الخاصة بإدارة المال العام الحكومي والاقتصاد القومي.

وبالتالي فإنه على وزارة المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال ما هو مخطط له في تطبيق جميع مراحل نظام GFMIS والعمل على تجاوز كافة المعوقات التي تواجهها في سبيل ذلك، سواء فيما يتعلق بتطبيق نظام نظام المشتريات الإلكتروني ونظام المخازن.

ب . نطاق تطبيق النظام المحاسبي الحكومي الحديث:

إن الجهات الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي الحكومي حددتها أحكام المادة رقم (١) من قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، حيث شملت الجهات التي تتضمنها الموازنة العامة للدولة

من وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية وما يتبع هذه الجهات من وحدات ذات طابع خاص، والصناديق والحسابات الخاصة، والمشروعات الممولة من الحسابات الخاصة، كما تسري أحكام القانون على الهيئات العامة الاقتصادية، ولا تسري أحكامه على الصناديق والحسابات التي تعتمد في تمويلها على اشتراكات أعضائها والحسابات التي يرد بشأنها نص صريح بالإستثناء ضمن بنود الإتفاقيات الدولية. (قانون المالية العامة الموحد، مادة ١).

٢ . نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS:

قامت وزارة المالية باستحداث نظام مالي إداري محوسب في محاولة لتغطية كافة العمليات المالية والإدارية التي تتم في الوزارات والإدارات الحكومية مع وزارة المالية وذلك عن طريق طرح عدة أنظمة منها أنظمة طبقت بالفعل مثل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، ونظام الدفع الالكتروني GPS، ونظان التحصيل الالكتروني POS، ونظام سداد المرتبات Payroll، وذلك لتحقيق مزيداً من الشفافية في عمليات الإدارة المالية المعمول بها لديها، حيث ظلت وزارة المالية المصرية تخطط على مدار السنوات السابقة لإصلاح القطاع المالي بما يساعد في تحديث إدارة المالية العامة (الدليل الموحد لإجراءات الرقابة، ٢٠١٤).

ويعتبر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS أحد تطبيقات نظم تخطيط الموارد الحكومية GRP والتي تشمل إلى جانب ذلك تطبيقات لإدارة الموارد البشرية وتطبيقات لإدارة المشتريات الحكومية وتطبيقات لإدارة المخازن، إضافة إلى تكامل هذا النظام وتطبيقاته مع مجموعة من الأنظمة الأخرى مثل GPS، payroll والتي تعمل معاً لتحقيق أهداف الحكومة في الرقابة على المال العام (كمال؛ إيريني أكرم، ٢٠٢١).

ويهدف إستخدام منظومتي GFMIS، GPS بالوحدات الإدارية الحكومية في ظل النظام المحاسبى الحكومى إلى إحكام الرقابة على المال العام المتمثل فى عمليات تحصيل الإيرادات وعمليات الصرف على بنود الإنفاق المختلفة، من خلال الإجراءات والضوابط الكفيلة بالحماية وتحديد المسئوليات والسلطات وبشكل لا يسمح بإعطاء أى فرصة للسرقة أو الإختلاس كما يكشف عن أى تلاعب أو إنحراف فى الوقت المناسب، بالإضافة لسرعة توفير المعلومات المناسبة فى الوقت المناسب وللأشخاص المصرح لهم بذلك، فضلاً عن الإقتصاد فى تكلفة توفير تلك المعلومات.

أ . تعريف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS:

يعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية أحد أنظمة تخطيط موارد المشروعات (ERP)؛ وهو نظام موحد ومؤمن يمكن الحكومة من توفير الموارد والتخطيط وإدارة موارد الدولة بكفاءة وفاعلية وشفافية عالية وعدالة في التوزيع للموارد الحكومية باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وذلك باستخدام تقنية المعلومات وتوحيد الاجراءات التنفيذية، ويتكون من أنظمة فرعية متكاملة تخدم وظائف متعددة داخل بيئة العمل، منها انظمة المدفوعات والمقبوضات والمحاسبة والمشتريات والموازنة إلى أخره، وقد تم تصميمها بناءاً على مسح لخرائط الأعمال داخل الوحدات بهدف ضمان تكامل المعلومات والإجراءات، مما يمكن هذه الوحدات من استخدام وإدارة مواردها المعلوماتية والمادية والبشرية بفعالية وكفاءة عن طريق توفير حل متكامل لكافة حاجاتها المتعلقة بمعالجة المعلومات. (البرنامج التدريبي المتكامل، ٢٠١٨)

ولقد لعبت الجهات المانحة والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دوراً حاسماً في دعم وتشكيل أنظمة الإدارة المالية للبلدان النامية من خلال مشاريع توفر مزيجاً من المساعدة التقنية والتدريب والموارد المالية ودعم المشتريات للحكومات الشريكة، وتشير العديد من الدراسات والتقارير المقدمة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالة الدولية للتنمية الدولية في مجال تقييم مشروعات استخدام تكنولوجيا المعلومات في إصلاح إدارة المالية العامة إلى مصطلحات مختلفة منها مصطلح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ومصطلح نظام معلومات الإدارة المالية FINANCIAL MANAGEMENT INFORMATION SYSTEM (FMIS)، وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أنه لا يوجد تعريف مقبول لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بينما هناك فهم مشترك بأنه نظام محوسب يتعامل مع وظائف إدارة المالية العامة.

ولقد أشار صندوق النقد الدولي أنه لا يوجد تعريف مقبول عالمياً لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بينما هناك فهم مشترك بأنه "نظام محوسب يتعامل مع وظائف إدارة المالية العامة". (Abdul Khan and Mario Pesso – june 2009).

وتم تعريف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بأنه نظام إدارة مالية ومحاسبية شامل يربط الوزارات والهيئات الحكومية والوحدات الحسابية التابعة لها، ويضبط ويحوسب ويدمج

العمليات المالية الحكومية ابتداء بإعداد الموازنة وتنفيذها وانتهاء برفع التقارير حول استخدام الموارد. (Alsharari et al, 2017)

كما تم تعريفه بأنه نظام إداري محاسبي إلكتروني، يربط بين جميع أجهزة الدولة المختلفة من خلال العمليات المالية والمحاسبية التي تتم في كافة مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة بداية من مرحلة التخطيط الاستراتيجي ومرورا بمرحلة المحاسبة والإبلاغ ورفع التقارير المالية والمحاسبية وانتهاءً بمرحلة إعداد الحساب الختامي لأجهزة الدولة. (اللائحة المالية للموازنة والحسابات، ٢٠٢١)

وتم تعريفه أيضاً بأنه نظام إلكتروني يربط بين جميع أجهزة الحكومة العامة ويحتوى على كافة وظائف إدارة المالية العامة من العمليات المالية والمحاسبية التي تتم في كافة مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة بداية من مرحلة التخطيط الاستراتيجي وإنتهاء بمرحلة المحاسبة والابلاغ. (الشبكة المالية للحكومة المصرية)

وعلى ذلك فإن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) هو نظام محاسبي حكومي متكامل يتم تشغيله إلكترونياً، ويقوم بربط جميع الوحدات الحسابية الحكومية مباشرة بوزارة المالية عبر قواعد بيانات أوراكل، وينفذ خلاله جميع مراحل الموازنة العامة للدولة بداية من إدخال رأى الجهة في الموازنة إلكترونياً مروراً بإدخال قيود يومية فعليات وتسويات الوحدة الحسابية وقت حدوثها وصولاً لإعداد الحساب الختامي في نهاية العام المالي، ويتكامل مع أنظمة أخرى كنظام الدفع والتحصيل الإلكتروني ونظام حساب الخزانة الموحد للوصول لأهدافه.

ب . فوائد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية:

إن ما ينتج عن تطبيق نظام GFMIS يمثل نقلة نوعية في الرقابة على المال العام والحد من الفساد، حيث يعتبر نظام GFMIS أداة لضبط النظام المحاسبي داخل الوحدات الحكومية، كما أن تطبيقه يشكل تطويراً هيكلياً لجودة المعلومات المحاسبية التي تعانى من القصور في الخصائص النوعية والتي تمكن متخذي القرار من حيادية القرار وخفض الفجوة المعلوماتية وتحسين استغلال الموارد المتاحة، إلى جانب تقييم الأداء المالي عبر شجرة الحسابات التي توضح سير الدورة المحاسبية لقيمة الاعتمادات المالية المخصصة وضبط الإنفاق المالي إلكترونياً، مما ينخفض معه الفساد المالي والإداري والاختلاسات عن طريق أكواد رقيمة ساهمت في ضبط الترحيلات ودقة الأرصدة المالية. (عطية، ٢٠١٧)

ولقد زاد التركيز على الوضوح والدقة في المعلومات الصادرة عن نظام (GFMIS) وذلك للإصلاحات بالقطاع الحكومي وتوفير خدمة أفضل، حيث أصبحت حاجة الحكومات بمختلف الأنظمة إلى تحقيق جميع الاهداف المنشودة من خلال تطوير المجتمع الاقتصادي، وأصبحت سرعة وسهولة توفير المعلومات والربط بين برامج النظام وتطبيقاته عامل أساسي ومؤثر على فعالية نظم المعلومات المحاسبية، حيث يساعد المنظمة بزيادة وتحسين كفاءة العمليات والأنشطة لديها، وللوصول بسهولة ودقة عالية إلى عملية صناعة القرار يجب أن تستمر عملية تدفق المعلومات والبيانات الواضحة والدقيقة من جميع أفرع وأقسام المؤسسة لإمكانية المتابعة والمراقبة ليحقق ذلك المستوى المطلوب من الأداء.

وتتمثل فوائد نظم المعلومات المالية الحكومية فيما يلي: (أبو عمره، ٢٠١٩)

- أنها تساهم في رفع كفاءة عمليات تخطيط وإدارة الموارد المالية الحكومية.
- تساهم في تقديم دعم لعمليات الإصلاح الإداري والمالي الحكومي وتحقيق الشفافية من خلال تقديم معلومات صحيحة وواضحة لمتخذي القرار
- تساهم في الالتزام بمواعيد إعداد وإصدار التقارير المالية ودقتها في جميع المستويات الحكومية.
- تنفيذ الموازنة بما يتوافق ومخصصاتها على أن تكون ضمن حدود الإنفاق ومحددات توفر النقد.
- تساهم في زيادة دقة وملائمة التوقيت للعمليات البنكية وتقديم التقارير عن الإيرادات المحصلة
- توفير المعلومات الخاصة بالإدارة المالية وتنفيذ الموازنة للجهات التنفيذية والتشريعية المعنية باتخاذ القرارات.
- تحقيق الاستدامة المالية من خلال إدارة النقد بشكل أكثر كفاءة وفعالية يمكن الخبراء الماليين والاقتصاديين من التنبؤ بالاحتياجات المالية وتخمينها من خلال مخرجات نظم المعلومات المالية.

وعلى ذلك فهناك أهمية كبيرة للنظم الالكترونية في الأعمال المالية الحكومية لما تحققه من كفاءة وفاعلية في تخطيط وإدارة الموارد الحكومية، ولتحقيقها الدقة في تنفيذ الموازنة والمواعيد المرتبطة بها والوضوح والدقة في المعلومات الناتجة عنها.

ثانياً: الأسباب التي استوجبت تطوير نظام المحاسبة الحكومية وأهدافه ومقوماته:

إن التطورات الحديثة فرضت على النشاط الحكومي أن يعمل على مواكبتها، حيث حدث تطور في مفهوم نظم المحاسبة الحكومية لكي تواكب النقلة الكبيرة في وظائف الحكومة وما يترتب عليها من زيادة كبيرة في حجم النفقات وتنوع في مجالات الإيرادات ومصادرها، حيث أصبحت نظم المحاسبة الحكومية تهتم بشكل كبير بتقديم تقارير وقوائم مالية تفصح عن مستوى كفاية إنجاز البرامج والأنشطة الحكومية، مما أدى ذلك إلى الرغبة في تطوير نظم المحاسبة في الوحدات الحكومية الخدمية، رغبة منها في رفع كفاءة هذه الوحدات للإستجابة لتلك المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. (نور الله، ٢٠١٩)

١ . الأسباب التي دعت لتطوير النظام المحاسبي الحكومي وأهدافه في ظل تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS:

لقد كان هناك أهمية كبيرة لتفعيل نظام الرقابة في الوحدات الحكومية بما يحققه من أهداف تضمن التأكد من تنفيذ العمليات الحسابية بكفاءة وفاعلية وبطريقة منظمة، وما يوفره ذلك من حماية للمال العام من الفساد وسوء الاستخدام، وتوفير المعلومات بدقة لتحقيق أهداف التقرير المحاسبي، وتحقيق المساءلة والإلتزام بنظم وقوانين المحاسبة الحكومية، لذلك كان هناك ضرورة وحاجة ملحة لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS.

أ . الأسباب التي دعت لتطوير النظام المحاسبي الحكومي:

هناك مجموعة من الأسباب والمستجدات التي دعت لضرورة تطوير نظام المحاسبة الحكومية، حيث تمثلت هذه الأسباب فيما يلي: (أبو الوفا، ٢٠١٣)

- التغيرات الاقتصادية العالمية وما يشهده العصر من برامج إصلاح لكافة هياكل الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية.
- ظهور مجالات جديدة لتوظيف الموارد الاقتصادية المتاحة والنادرة بخلاف مجالات التوظيف في الخدمات التقليدية.
- التطورات المتسارعة في مجالات الاتصالات والمعلومات وما ترتب عليها من ثورة المعرفة، واستحداث أساليب جديدة في تقييم الخدمات الحكومية تتسم بالفاعلية.

- الضغوط السياسية الداخلية والخارجية بشأن أهمية وضرورة الإصلاح المؤسسي في كافة المجالات، والاتجاه نحو تخفيض الإنفاق العام كأحد برامج إصلاح العجز في الموازنة العامة للدولة.
- إنخفاض مستوى الخدمة الحكومية إلى جانب إرتفاع نسبة الإنفاق الحكومي وانخفاض الناتج المحلى الإجمالي.
- بطء التطوير في مجال نظم المعلومات المحاسبية الحكومية مقارنة بنظم المعلومات المحاسبية الأخرى، والرغبة في تضييق الفجوة ما بين المعلومات الحالية والمعلومات المستهدفة في نظام المعلومات.
- عدم مسايرة أنواع ومحتويات التقارير المالية في الجهات الحكومية لمصادر التطورات التكنولوجيا المعاصرة.
- ظهور الحاجة إلى تدريب وتنمية قدرات الإدارة العليا الحكومية حتى تتكيف مع الإتجاهات الحديثة.

ولذلك فقد نشأت الحاجة لتطوير النظام المحاسبي الحكومي، ومن ثم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وميكنة الموازنة العامة للدولة، وإنشاء حساب الخزانة الموحد والوحدة الحسابية المركزية، وتفعيل نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني ونظام ميكنة الرواتب وغيرها من النظم الإلكترونية الحديثة.

ب . أهداف النظام المحاسبي الحكومي في ظل تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS:

إن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في مصر يمثل تحولاً جوهرياً في الأساليب المتبعة لتنفيذ العمليات المالية والمحاسبية في الوحدات الحكومية؛ وذلك بالإنتقال من العمل بالأساليب التقليدية كاستخدام السجلات اليدوية أو أنظمة المعلومات المالية غير المترابطة واستبدالها بنظام إدارة معلومات مالي حكومي موحد ومتكامل يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، في هذا المجال يهدف إلي رفع كفاءة عمليات تخطيط وإدارة الموارد المالية الحكومية دعماً لعمليات الإصلاح الإداري والمالي الحكومي. (دليل ميكنة المالية الحكومية، ٢٠٢٠)

ولو نظرنا إلى أهداف النظام المحاسبي الحكومي نجد أنها تتمثل في أهداف تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والتي قد حددتها وزارة المالية فيما يلي: (الشبكة المالية للحكومة المصرية، مرجع سبق ذكره)

١. توفير البيانات والمعلومات الدقيقة واللحظية عن كافة المعلومات المالية الحكومية والتي تساعد على تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية والتخطيط الاقتصادي السليم.

٢. رفع مستوى الشفافية المالية والشمولية، وتحقيق المتابعة والرقابة والمساءلة المالية.

٣. رفع كفاءة وفعالية تنفيذ الإجراءات المالية، وتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد الحكومية.

٤. زيادة القدرة على التخطيط السليم للتدفقات النقدية الحكومية، وتحقيق الإنضباط المالي والحد من الأخطاء.

هذا بالإضافة إلى عدد من الأهداف الأخرى التي تتمثل فيما يلي: (مؤمن فرحات السيد محمد، ٢٠٢١)

١. يساعد نظام GFMIS في إضفاء الثقة في المعلومات المحاسبية في ظل ضعف نظم الرقابة الداخلية، كما يساعد على خفض الفساد المالي والإداري.

٢. يهدف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية إلي فرض ضوابط رقابية مالية وادارية ومحاسبية فعالة عما سبق معرفته في النظام التقليدى لكونها تعكس حركة الموقف المالي بمنتهى الوضوح والشفافية.

٣. يهدف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية إلى تفعيل الدور الرقابي على التطبيقات الإلكترونية من حيث الرقابة على المدخلات، والرقابة على تشغيل البيانات والرقابة على المخرجات.

٤. يهدف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية إلى تفعيل حوكمة تكنولوجيا المعلومات لتحقيق جودة التقارير المالية والذي يعتمد علي المحاور الآتية:

أ. تفعيل آليات حوكمة الوزارات لتدعيم حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

ب. الإهتمام بدور إدارة المخاطر وآمن المعلومات للتماثل للإفصاح الإلكتروني الكامل.

وعلى ذلك فإن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يستهدف ميكنة كافة الوظائف لإدارة المالية العامة بهدف تحقيق ما يلي: (Carlos Piments & Mario Pesso, 2015)

- مساعدة الهيئات والوزارات في تنفيذ وظائف إدارة المالية العامة بكفاءة وفعالية من خلال توحيد الاجراءات المالية والمحاسبية، والربط الإلكتروني بين كافة الوزارات والهيئات ووزارة المالية.
- تحسين وتعزيز الإستخدام الفعال للموارد المالية الحكومية، وتبسيط الإجراءات والعمليات المالية لتوفير الوقت والجهد المطلوب وذلك لتعزيز الإنضباط المالي وتحقيق مبدأ التوازن.
- تقديم معلومات مالية دقيقة في الوقت المناسب للهيئات التنفيذية والتشريعية المعنية باتخاذ القرارات والتي تساعدهم على التخطيط وتنفيذ ومراقبة المالية العامة.
- تعزيز الشفافية والشمولية في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، تعزيز عمليات المتابعة والرقابة والمساءلة المالية.
- الإلتزام بمواعيد إصدار التقارير المالية، وتسهيل حفظ واسترجاع المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية.

ويرى الباحث أن هناك إجراءات تتم في ظل تطبيق منظومتي منظومتي GFMIS، GPS ساهمت في دعم وإحكام نظام الرقابة على المحصل والمنصرف، مثل طباعة كشوف بأسماء العاملين على المنظومة ومراجعتها بمعرفة إدارة الاستحقاقات واعتمادها بعد المراجعة والاحتفاظ بها لدى الوحدة الحسابية، وكذلك طباعة الحسبة اليومية للقيود المرحلة من المنظومة ومطابقتها بالدفاتر الورقية والتوقيع عليها من كل مختص طبقاً لتقسيم الحسبة اليومية قبل إصدار أوامر الدفع الالكترونية، وإلزام إدارة الاستحقاقات بالجهة بإبلاغ الوحدة الحسابية ببيان بكافة التعديلات الشهرية التي تمت على كشوف الموظفين خلال الشهر من (معاش، وفاة، إجازة، جزاء، ندب، وغيرها)، واتخاذ كافة إجراءات إيقاف تلك البطاقات، وإلتزام السادة ممثلي وزارة المالية أصحاب التوقيع الثاني والسادة أصحاب التوقيع الأول بالجهات الإدارية المختلفة بعدم تسليم مفتاح التصديق الإلكتروني (التوكن) عهدتهم الشخصية أو الرقم السري الخاص بهم أو اسم المستخدم لمسئولية المراجعة والترحيل وكلمة السر الخاصة به لأي شخص، وعدم إسناد أكثر من مسئولية لذات الموظف داخل الوحدة الحسابية حيث لا يجوز لمدخل بيانات الدفع الإلكتروني GPS القيام بأي مسئوليات على منظومة GFMIS).

٢ . مقومات النظام المحاسبي الحكومي في ظل نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS:

إن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يتكون من مجموعة أنظمة فرعية تتكامل مع بعضها البعض من خلال نظام الأستاذ العام والذي يعد قاعدة البيانات المركزية للنظام، يتم تسجيل كافة القيود المحاسبية للمقبوضات والمدفوعات بنظام الأستاذ العام، ويتم تسجيل القيود المحاسبية وفقاً لتوليفة الحسابات التي تمثل شجرة حسابات نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ويتكون نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية من عنصرين رئيسيين وهما شجرة الحسابات ونظام الأستاذ العام، ويتفرع منهما عدة فروع تكون في مجملها نظام GFMIS، ولذلك لا وجود لنظام GFMIS بدون شجرة الحسابات ونظام الأستاذ العام.

أ . شجرة الحسابات (Chart of Accounts):

تعرف شجرة الحسابات بأنها العنصر الحاسم في إطار إدارة المالية العامة لتصنيف وتسجيل وتوفير تقارير المعلومات عن الخطط المالية وكافة المعاملات التي تحدث بطريقة منظمة، وتمثل قائمة الأكواد والرموز لكافة الحسابات التي تسجل بها المعلومات في نظام الأستاذ العام. Julie (Cooper and Salindra Pattanayak, 2011)

وتعد شجرة الحسابات هيكل تصنيف الموازنة العامة للدولة، وتعتبر العمود الفقري لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وهي توضح وتبين جميع الحسابات الرئيسية والفرعية وترابطها مع بعضها البعض موضحة شكل تسلسل رقمي ذات مؤشر حسابي. (https://gfmis.mof.gov.eg/GFMIS/AccountstreeGFMIS)

ولقد مرت شجرة الحسابات في مصر بعدة مراحل وصولاً لشجرة الحسابات الثالثة وذلك كما يلي:

- المرحلة الأولى: إعداد شجرة الحسابات الأولى:

قامت وزارة المالية في عام ٢٠٠٥ بإعداد شجرة حسابات بالتعاون مع شركة رايا لتكنولوجيا المعلومات، وأطلق عليها الشجرة الأولى للحسابات ولم تمكث سوى عام واحد في التشغيل نتيجة وجود مشاكل في هيكل مقاطع الشجرة وعدم وجود مرونة لإجراء التعديلات اللازمة لإصلاح إدارة المالية العامة.

- المرحلة الثانية: إعداد شجرة الحسابات الثانية:

نتيجة وجود مشاكل في شجرة الحسابات الأولى قامت وزارة المالية في عام ٢٠٠٧ بوقف العمل بالشجرة الأولى والبدء بإعداد شجرة حسابات تتوافق مع إحصاءات مالية الحكومة العامة، وقد تم إعدادها بالتعاون مع شركة بيرنج بوينت، وقد أطلق عليها في وزارة المالية الشجرة الثانية للحسابات وتم تفعيلها على نظام موازنة القطاع العام PSP، وقد تم تصميم شجرة الحسابات الثانية وفق نظام أوراكل النسخة رقم (١١)، حيث تم تصميمها على أساس ٨ مقاطع رئيسية وهي المقطع التمويلي، المقطع المؤسسي، مقطع البرامج، مقطع الموقع، المقطع الاقتصادي، المقطع التفصيلي، عدد ٢ مقاطع محجوزة للإستخدام المستقبلي، وكل مقطع له عدد أحرف مختلفة ومستويات مختلفة وتبويبات مختلفة تمثل هذه المقاطع التبويبات المختلفة للموازنة العامة للدولة.

- المرحلة الثالثة: إعداد شجرة الحسابات الثالثة: (البرنامج التدريبي المتكامل، مرجع سبق ذكره)

بسبب رغبة وزارة المالية في إصلاح إدارة المالية العامة في ضوء رؤى المنظمات الدولية بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، فقد قررت وزارة المالية في عام ٢٠٠٩ إنشاء شجرة حسابات جديدة تتوافق مع نظام GFMIS، وتستخدم في تنفيذ الموازنة العامة للدولة على مستوى الوحدات الحسابية من خلال ميكنة كافة العمليات الحسابية داخل الوحدات الحسابية، وكذا كافة التعديلات التي تتم على اعتمادات الهيئات والوحدات الحسابية، وأن يكون هناك تخطيط نقدى جيد على مستوى الوحدة الحسابية، وتتوافق مع تنفيذ مجالات إصلاح الموازنة العامة للدولة، حيث تتكون شجرة الحسابات الثالثة من مقاطع تمثل التصنيفات الرئيسية للموازنة العامة للدولة؛ التصنيف الاقتصادي، المؤسسي، التمويلي، ....

ومن ثم تعد شجرة الحسابات المكون الأساسي لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، وتتكون مقاطع شجرة الحسابات من تسع مقاطع تتمثل فيما يلي:

- مقطع مصدر التمويل: الذي يتكون من خمس مستويات توضح مصادر التمويل المختلفة سواء كانت عجز الموازنة أو صناديق وحسابات خاصة أو موارد ذاتية أو منح أو قروض.
- المقطع المؤسسي: ويمثل التبويب الإداري للموازنة العامة للدولة والذي يتكون من موازنة الجهاز الإداري للدولة وموازنة الهيئات العامة الخدمية وموازنة الإدارة المحلية حيث يتم إعطاء كود رقم (١) للجهاز الإداري وكود رقم (٢) للإدارة المحلية، وكود رقم (٣) للهيئات الخدمية

ويشتمل هذا المقطع على ثلاثة مستويات على المستوى الأفقي تمثل كافة الوزارات والمحافظات والهيئات الموازنية الخدمية، كما يشتمل هذا المقطع أربع مستويات على المستوى الرأسي.

- مقطع البرنامج: وهو مخصص لتبويب البرامج سواء برامج رئيسية وبرامج فرعية وأنشطة ومشروعات وتستهدف الحكومة تنفيذ موازنة البرامج بوزارات معينة تمهيداً لتطبيقها على المستوى العام، وهذا المقطع يساعد على تطبيق موازنة البرامج والأداء بسهولة ويسر.
- مقطع الموقع: هذا المقطع مخصص لتبويب التقسيم الجغرافي للدولة حسب القرية والحى والمدينة التي تستفيد من الخدمات التي تؤديها الحكومة للمواطنين بما يسهم في تحقيق رقابة مجتمعية على أنشطة الدولة ومستوى الخدمات المؤدة وهو غير مفعل حالياً.
- المقطع الاقتصادي: وهو يمثل دليل حسابات الموازنة العامة للدولة ويطلق عليه مقطع الأستاذ العام حيث أن كافة المعاملات الحسابية التي تتم في الأستاذ العام تكون من خلال قيود ترتبط بحسابات المقطع الاقتصادي، ويشتمل هذا المقطع على كافة حسابات الموارد والإستخدامات والأصول المالية والإلتزامات المالية والنتائج المتراكمة ويتميز هذا المقطع بأنه من المقاطع الرئيسية في توليفة الحساب ولا يمكن إتمام أية عملية بدونه.
- مقطع نوع الموازنة: ويعد من المقاطع الهامة التي تساعد على الفصل بين اعتمادات الموازنة العامة وقيم الإرتباطات والمنفذ الفعلي لاعتمادات الموازنة وبين حد الصرف المنشأ بغرض التحكم بالتدفقات النقدية ويساعد هذا المقطع في استخراج كافة التقارير التفصيلية عن كل حركة تمت على اعتمادات الموازنة وحجم الارتباطات المالية على مستوى الموازنة العامة للدولة وتحسين الرقابة على الإتاحات النقدية من خلال وضع حدود شهرية للصرف النقدي من اعتمادات الموازنة والرقابة على هذه الحدود وعدم تجاوزها.
- المقطع الفرعي: وهو من المقاطع الهامة التي تشمل تفاصيل نوع المقطع الاقتصادي التي يحتاجها متخذ القرار فمثلاً نوع دعم المواد البترولية أدنى مستوى في المقطع الاقتصادي ويندرج تحت هذا النوع فروع تفصيلية يجب توضيحها لمتخذ القرار من سولار وبنزين وكيروسين.
- هذا بالإضافة إلى مقطعين تمويل محجوزين للإستخدام المستقبلي.

وتهدف شجرة الحسابات إلى ما يلي:

- إعداد تقارير مالية عامة وادارية لتزويد صناع القرار بمعلومات دقيقة وشاملة وموثوق بها في الوقت المناسب.
- توفير معلومات دقيقة وموثوق بها عن الوحدات الإدارية والبرامج والمشاريع والتوزيع الجغرافي للموارد.
- إعداد وتنفيذ الموازنة بما يتفق مع موازنة البرامج وبما يضمن المشروعات والأنشطة.
- تسجيل حسابات الإستخدامات والموارد والأصول و الخصوم.
- إدخال كافة المعاملات المالية على أدنى مستوى (النوع).

ب . الأستاذ العام ومسئوليات نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS:

- الأستاذ العام والتطبيقات الفرعية التي يشملها نظام GFMIS:

يعتبر نظام الأستاذ العام نظاماً للرقابة على جميع المعاملات المالية التي يتم إدخالها من الأنظمة الفرعية الأخرى مثل نظام الموازنة والمشتريات والمدفوعات والمقبوضات وإدارة النقد وغيرها، حيث أن جميع الأنظمة الفرعية الأخرى ترتبط بنظام الأستاذ العام من ناحية نقل وترحيل البيانات المالية دون الحاجة لإدخال المعلومة إلا لمرة واحدة، وبذلك تتمكن الإدارة المالية من إحكام الرقابة على مستخدمي الأنظمة الاخرى المختلفة للمراجعة والتدقيق وتفادي الأخطاء ما أمكن ذلك. (http://www.gfmis.gov.jo/ar/content)

ومن التطبيقات الفرعية التي يشملها نظام GFMIS تطبيق إعداد الموازنة العامة للدولة وتطبيقات إدارة المشتريات وتطبيقات إدارة المخزون ونظام رواتب العاملين وتطبيقات إدارة النقدية وتطبيقات التدفقات النقدية وتطبيقات حسابات المقبوضات وتطبيقات حسابات المدفوعات وتطبيقات إدارة الإيرادات وتطبيقات إدارة الدين والمنح ونظام حساب الخزانة الموحد والدفع والتحصيل الإلكتروني.

ونجد أنه من خلال مسئولية المراجعة والترحيل وهي مسئولية المراجعة لعمليات الادخال على برنامج الأستاذ العام وترحيلها، وتعتبر هذه المسئولية حق أصيل لممثل وزارة المالية بالوحدة الحسابية ويجب الترحيل بشكل يومي حتى يتم حساب المتبقي من الموازنة وحد الصرف الخاص بكل بند بصورة صحيحة، ويختص مسئول المراجعة والترحيل على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بمراجعة القيود التي تم إدخالها، وأن الخصم والإضافة بمبالغ تلك القيود قد تم على أنواع الحسابات المختصة، بعد اعتماد المستندات والتسويات من ممثلي وزارة المالية، ويقوم بالترحيل بعد

التأكد من قيام مسئول الإدخال بطباعة تقرير الحسبة اليومية والتوقيع من كافة العاملين المختصين بالوحدة الحسابية بما يفيد المطابقة. (اللائحة المالية للموازنة والحسابات، مادة ١٦٩)

- **مسئوليات نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS:**

إن تطبيقات أوراكل توفرمجموعة من الوظائف والمسئوليات في شكل شاشات عمل يتم الدخول إليها من خلال صلاحيات معينة، تمنح طبقاً لدور كل فرد في منظومة الرقابة المالية وصولاً إلى مجموعة من التقارير التي تخدم عملية اتخاذ القرار، والمسئولية هي مجموعة من الصلاحيات التي تمكن من الدخول على تطبيق معين، وهي وظائف بشاشات وتقارير محددة خاصة بالمسئولية وكل مستخدم له مسئولية أو أكثر، ويمكن لعدد من المستخدمين أن يشتركوا في نفس المسئولية، وتوفر تطبيقات أوراكل مجموعة من المسئوليات التي تخدم عملية الرقابة المالية تتمثل فيما يلي: (http://gfmis.mof.gov.eg/GFMIS/ResponsibilityGFMIS)

➢ **مسئولية خاصة بالهيئة الموازنية: (اللائحة المالية للموازنة والحسابات، مواد ١٦٥، ١٦٦)**

وتختص بإدخال مشروع الموازنة المقترح للهيئة الموازنية (رأى الجهة) على نظام تطوير إعداد الموازنة والمتضمن تقديرات العام المالي المقبل من الموارد والإستخدامات، وفقاً للتعليمات الواردة بمنشور إعداد الموازنة العامة للدولة، كما تختص أيضاً بتخصيص الموازنة المعتمدة على الوحدات الحسابية التابعة للهيئة الموازنية في بداية العام المالي، وإعادة التخصيص لهذه الوحدات داخل الهيئة الموازنية خلال العام المالي بعد اعتماد السلطة المختصة، وتختص بإجراء المناقلات بين الأنواع داخل البند أو بين البنود داخل الباب الواحد وتقديمها لقطاع الموازنة المختص بناء على طلب معتمد من السلطة المختصة وفقاً للتأشيرات العامة والخاصة للموازنة العامة للدولة، كما تختص بتقديم طلب زيادة اعتمادات للهيئات الموازنية أو للوحدات الحسابية التابعة لها للموارد والإستخدامات إلى قطاع الموازنة المختص بوزارة المالية بعد موافقة السلطة المختصة.

➢ مسئولية التدفقات النقدية: (الدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية ٢٠٢٠، ص ٢٤)

إن خطة التدفقات النقدية تعني إعداد تقديرات التدفقات النقدية الداخلة (الموارد) والتدفقات النقدية الخارجة (الإستخدامات) في بداية كل شهر، وذلك عن الشهر الحالي والشهور المتبقية، وفى هذه المسئولية تتولى الوحدات الحسابية إعداد خطة التدفقات النقدية وتشمل التدفقات النقدية المتوقعة لكافة الموارد والإستخدامات، وتتولى الوحدات الحسابية تقديم خطة التدفقات النقدية لوحدة إدارة النقد

بقطاع التمويل، حيث تتولى إدارة النقد المراجعة النهائية والإعتماد وتعتبر الموافقة عليها حداً للصرف بالنسبة للوحدة الحسابية.

وبعد الموافقة على خطة التدفقات النقدية لكافة الوحدات الحسابية تقوم وحدة إدارة النقد بإعداد خطة تدفقات نقدية مجمعة على مستوى الوحدات الحسابية لإظهار العجز أو الفائض النقدي الإجمالي لمساعدة وحدة إدارة الدين العام في تحديد التمويل المطلوب خلال فترات تنفيذ الموازنة العامة، وقد يتم زيادة حد الصرف من أجل تغطية مدفوعات طارئة وذلك بعد موافقة وحدة إدارة النقد إذا كانت المدفوعات في حدود الإعتمادات المدرجة وذلك من خلال تعديل خطة التدفقات النقدية، أو موافقة قطاع الموازنة العامة للدولة إذا كانت الإعتمادات الموازنية المدرجة لا تكفي. (الدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية ٢٠٢٠، ص ٢٤)

➢ مسئولية خاصة بالإرتباطات:

يختص مسئول الإلتزامات بإنشاء قيود الإلتزام (المبدئي والنهائي) وترحيلها على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، بناء على طلب يتم تقديمه من الإدارة المختصة وباعتماد رئيس الجهة إلى إدارة الحسابات، كما يلتزم بفك قيود الإلتزام التي تم إنشاؤها خلال السنة المالية على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وترحيلها بعد تقديم مستندات الصرف التي تم الإرتباط بها بعد مراجعتها واعتمادها من ممثلي وزارة المالية أو عند انتفاء الغرض الذي من أجله تم الإرتباط به بناء على طلب من الإدارة المختصة وباعتماد رئيس الجهة، ووفق مواعيد محددة. (اللائحة المالية للموازنة والحسابات، مادة ١٦٨)

➢ مسئولية الإدخال:

هي وظيفة إدخال قيود اليومية أو الحركات الفعلية على برنامج الأستاذ العام، ويراعى تسجيل القيود أولاً بأول وحفظها، ويختص مسئولي إدخال البيانات على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بإدخال المستندات (الإستمارة ٥٠ ع.ح أو ما يماثلها) والتسويات (الإستمارة ٦١ ع.ح) على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، مع مراعاة الفترة والفئة ومصدر التمويل وتاريخ اليومية والعملة، وذلك بعد اعتماد تلك المستندات والتسويات من ممثلي وزارة المالية، ويلتزم بكتابة وصف دقيق لليومية التي يقوم بإنشائها في الخانة المخصصة لذلك من واقع مستندات الصرف والتسويات.

كما يختص مسئول إدخال البيانات على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بتدوين رقم المستند وتاريخه ورقم القيد على كل مستند صرف، كما يلتزم بتدوين رقم التسوية وتاريخها على كل

تسوية، من واقع أرقام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، كما يختص بتقديم طلب إلغاء قيد منب برنامج الدفع الإلكتروني بعد العرض على مدير الحسابات في الحالات التي تستوجب ذلك، وقبل صدور أمر الدفع، ويلتزم باستخراج وطباعة تقرير الحسبة اليومية أو أي تقارير أخرى لمراجعته مع كافة العاملين المختصين بالوحدة الحسابية والتوقيع عليه بما يفيد المطابقة. (اللائحة المالية للموازنة والحسابات، مادة ١٦٩)

- مسئولية المراجعة والترحيل:

وهي مسئولية المراجعة لعمليات الادخال على برنامج الأستاذ العام وترحيلها، وهي حق اصيل لممثل وزارة المالية بالوحدة الحسابية ويجب الترحيل بشكل يومي حتى يتم حساب المتبقي من الموازنة وحد الصرف الخاص بكل بند بصورة صحيحة. ويختص مسئول المراجعة والترحيل على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بمراجعة القيود التي تم إدخالها، وان الخصم والإضافة بمبالغ تلك القيود قد تم على أنواع الحسابات المختصة، بعد اعتماد المستندات والتسويات من ممثلي وزارة المالية، ويقوم بالترحيل بعد التأكد من قيام مسئول الإدخال بطباعة تقرير الحسبة اليومية والتوقيع من كافة العاملين المختصين بالوحدة الحسابية عليها بما يفيد المطابقة. (اللائحة المالية للموازنة والحسابات، مادة ١٧٠)

- مسئولية إصدار أمر الدفع الإلكتروني:

حيث يتم اصدار امر الدفع الإلكتروني بمعلومية قيد اليومية المرحل الخاص باستمارة الصرف وبتصديق كلاً من التوقيع الاول والتوقيع الثاني واستكمال التكامل بين العمليات المالية والنقدية.

- مسئولية ادارة النظام:

وهو الخاص بإدارة وضبط العمليات الخاصة بتشغيل النظام وتحقيق متطلبات القطاعات المختلفة العاملة على النظام والتنسيق فيما بينهم على المنظومة بما يحقق اهدافه وضمان سرية البيانات ويختص به تكنولوجيا المعلومات.

- مسئولية تشغيل النظام:

الخاص بتشغيل النظام والتأكد من سلامة أداءه سواء قواعد البيانات أو الشبكات والخوادم والتطبيقات الخاصة بالنظام بشكل أساسي أو بشكل مكمل وتقوم على تلك الوظائف الشركة القائمة على التشغيل. (http://gfmis.mof.gov.eg/GFMIS/ResponsibilityGFMIS)

ثالثاً: أثر إستخدام منظومتي الدفع والتحصيل الإلكتروني علي مقومات النظام المحاسبي الحكومي:

لقد أصبح الإعتماد على تكنولوجيا المعلومات في كافة المجالات ضرورة لا يمكن الإستغناء عنها وباتت من أهم مقومات النجاح، ولقد تزايد الإدراك للدور الاستراتيجي الذي تلعبه أنظمة المعلومات بشكل عام ونظام المعلومات المحاسبي بشكل خاص في تحقيق الأهداف، ومن هنا كان هناك أثر للنظم التكنولوجية الحديثة على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي الحكومي، كما كان لها أثر على مقومات النظام المحاسبي الحكومي وعلى فاعلية نظام المعلومات المحاسبي، وعلى ذلك فإن نظم تكنولوجيا المعلو مات الحديثة قد أثر على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي من خلال تأثيرها على مقومات النظام المحاسبي وقد تمثل ذلك في المستندات والدفاتر والسجلات ودليل الحسابات (شجرة الحسابات) والتقارير المالية.

١ . أثر إستخدام منظومتي الدفع والتحصيل الإلكتروني علي المجموعة الدفترية والمجموعة المستندية:

تتمثل الأركان الرئيسية للنظام المحاسبي الحكومي في مجموعة المستندات الخاصة بالصرف والتحصيل والمجموعة الدفترية سواء كانت دفتر اليومية أو دفاتر الأستاذ، وقد أثر استخدام منظومتي GFMIS، GPS بالوحدات الإدارية الحكومية على كلاً من المجموعة الدفترية والمجموعة المستندية.

أ . أثر إستخدام منظومتي الدفع والتحصيل الإلكتروني علي المجموعة الدفترية:

لقد أثر استخدام منظومتي GFMIS، GPS بالوحدات الإدارية الحكومية على المجموعة الدفترية وذلك كما يلي:

- دفاتر اليومية:
  - دفاتر الحسابات الجارية العامة (الوسيطة) وتشمل:
    - دفتر ٥٦ أوامر الدفع الصادرة.
    - دفتر ٥٦ أوامر الدفع واردة.
    - دفتر حـ/ النقدية، وهناك حساب المتحصلات النقدية.
    - دفتر حـ/ البنك المركزى الخاص بالصناديق والموارد الذاتية.
  - دفتر حـ / الوحدة الحسابية المركزية لكل باب من الأبواب الموازنية.

ب . أثر إستخدام منظومتي الدفع والتحصيل الإلكتروني علي المجموعة المستندية:

تعد المستندات ركيزة أساسية من ركائز الهيكل المحاسبى الحكومى لأنها وسيلة إثبات الحقائق كما أنها الدليل الموضوعي القابل للمراجعة والتحقيق وهي السند القانونى اللازم للقيد المحاسبي، ومن المعلوم أن هناك مستندات صرفيات ومستندات إيرادات، ولقد أثر استخدام منظومتي GFMIS، GPS بالوحدات الإدارية الحكومية على المجموعة المستندية وذلك كما يلي:

- مستندات الإيراد:
  - قسائم التحصيل الإلكتروني المستخرجة من ماكينات POS.

٢ . أثر إستخدام منظومتي الدفع والتحصيل الإلكتروني علي التقارير المالية والمعالجات المحاسبية:

من الأهداف التي دفعت وزارة المالية إلى تطبيق منظومتي الدفع والتحصيل الإلكتروني إظهار نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد المراكز المالية ورسم السياسات واتخاذ القرارات.

أ . أثر إستخدام منظومتي الدفع والتحصيل الإلكتروني علي التقارير المالية:

لقد أثر استخدام منظومتي GFMIS، GPS بالوحدات الإدارية الحكومية على التقارير المالية وذلك كما يلي:

- التقارير المالية التي تستخرج من منظومة GFMIS:
  - إعتماد الموازنة وتعديلاتها، يحتوي هذا التقرير على الاعتمادات المدرجة للوحدة الحسابية والتعديلات التي تمت عليها للوصول لرصيد الموازنة المتاح كذلك المنصرف الفعلي والتعزيز المطلوب.
  - إقتصادى مصدر تمويل (خزانة / صناديق)، يحتوي هذا التقرير على مصادر تمويل الاستخدامات سواء من الخزانة العامة او القروض او المنح او الصناديق والحسابات الخاصة او الموارد الذاتية ومفصلة على مستوى الحسابات.
  - إستمارة ٧٥ تمويل، يحتوي هذا التقرير على الحركات التي تمت على حسابات الإستخدامات والموارد المرحلة بعد تحديد مصدر التمويل.

- الحسبة اليومية، يحتوي هذا التقرير على الحركات التي تمت على الحسابات خلال الفترة التي يتم تحديدها سواء مرحلة او غير مرحلة حسب الاختيار ويمكن هذا التقرير الوحدة الحسابية من ضبط المجموعة الدفترية الورقية طبقا للمنظومة قبل الترحيل.
- الرصيد المتاح من حد الصرف، يحتوي هذا التقرير على حد الصرف الشهري الذي تم طلبه في خطة التدفقات والمنصرف الفعلي والرصيد الباقي.
- تقرير بتفاصيل القيود اليومية، يوضح ارقام القيد لكل مستند من المستندات المسجلة على المنظومة على مستوى كل باب من أبواب الموازنة والدائنون والمدينون موضحا به أيضا رقم الشطب للمستند ورقم الحساب وأوامر الدفع المرسلة الموجود بالقيد.
- تقرير دفتر ٢٢٤ ع.ح، يوضح حركة إدخال كل مستند تم إدخاله على المنظومة ويوجد المبلغ اما دائنا او مدينا لكل قيد محاسبي بحيث يتطابق جملة الحركات المدينة مع الدائنة في نهاية التقرير على النحو المتعارف عليه في النموذج الدفتري فيعتبر بمثابة دفتر ٢٢٤ الورقي.
- تقرير طلب إلغاء قيد من منظومة الدفع الإلكتروني، يتم من خلاله الغاء قيد تم إدخاله سابقاً على منظومةGFMIS وذلك بعد ترحيله ولاستخراج التقرير يتم تحديد رقم القيد المطلوب الغاءه وتاريخ عكس القيد.
- تقرير بيان حساب معين، يوضح حركة الإضافة والخصم والرصيد لحساب معين بشجرة الحسابات ويظهر مسلسلا بأرقام الشطب تصاعديا حسب مستوي التبويب الاقتصادي المختار وذلك حسب فئة اليوميات المختارة (فعليات – تسويات – صناديق – ذاتية – أخرى).
- تقرير بيان الربط المعدل، هذا التقرير خاص بمسئولية الهيئة الموازنية ويظهر به اعتمادات الموازنة المعدلة خلال العام المالي موزعة على الهيئات التابعة للهيئة الموازنية.

- **<u>التقارير المالية التي تستخرج من منظومة GPS:</u>**

- تقرير بيانات صرفية تفصيلى، بالبحث برقم الملف يظهر بيانات صرفيات تفصيلية للعاملين الذي يضمهم الملف خلال الفترة التى يتم تحديدها.
- تقرير صرفية موظف خلال فترة، يظهر هذا التقرير ما تم صرفه للموظف خلال الفترة المحددة.

- تقرير كشف حساب الوحدة الحسابية المركزية، يتيح هذا التقرير الحركات التي تمت على حسابات الوحدة الحسابية المركزية حيث يمكن للمستخدم استخراج كشف حساب أسبوعي او شهري او مبوب من الوحدة الحسابية المركزية موضح به أوامر الدفع التي تم انشائها في فترة زمنية معينة.
- تقرير المعاملات على حساب الوحدة الحسابية المركزية، هو تقرير عن العمليات التي تمت على أبواب الموازنة العامة عن فترة معينة لإظهار اجمالي المبالغ المخصومة او المضافة على الباب الموازنية وكذا الوحدات الحسابية التي تمت عليها هذه المعاملات (مدفوعات) او العمليات التي تمت على حساب المديونيات.
- الموقف المالي، يعتبر من اهم التقارير المستخرجة من المنظومة وهو تقرير يوضح ارصدة الحسابات الموازنية وحسابات التسوية المفتوحة بالوحدة الحسابية المركزية في تاريخ معين او تراكمي حتى ذلك اليوم ويظهر مبوباً لكل حساب مدين أو دائن.
- كشف حساب بنك الاستثمار القومي، يتيح هذا التقرير معرفة تفاصيل حساب بنك الاستثمار القومي مدينة ودائنة (حسابات دائنة – جارى حد سحب) عن عام حالي او عام سابق.
- تقرير المعاملات على الحساب من بنك الاستثمار القومي، يتيح هذا التقرير اظهار الحركات التي تمت بالخصم والاضافة على ارصدة بنك الاستثمار القومي سنة حالية أو سابقة.
- تقرير مدفوعات طلبات المناقلات، يتيح هذا التقرير معرفة بيان المناقلات التي تمت خلال فترة معينة.
- تقرير متابعة قيود GFMIS، معرفة القيود التي تم انشاءها على الوحدة الحسابية من خلال منظومة GFMIS ويظهر رقم القيد ورقم الشطب وتاريخ الترحيل والمبالغ المتبقية في القيد.
- تقرير أوامر الدفع، يتيح هذا التقرير معرفة المدفوعات التي تمت للمستفيدين خلال فترة معينة.
- تقرير اذون التسوية، يتيح هذا التقرير معرفة التسويات التي تتم بين الوحدات الحسابية عن فترة معينة.

ب . أثر إستخدام منظومتي الدفع والتحصيل الإلكتروني علي المعالجات المحاسبية:

إن الوحدة المحاسبية في النظام الحكومي هي مبلغ من المال مجنب لإستخدامه فى تمويل شيء محدد خُصص له، وذلك كما في الوحدة الإدارية كالوزارات والمصالح المختلفة لكى تقوم بمباشرة تنفيذ الموازنة العامة للدولة تحت إشراف وزارة المالية، وتنحصر مهام الوحدة الإدارية فى تنفيذ التعليمات المالية التى تصدرها وزارة المالية بصدد الإجراءات الإدارية والمالية التى تتخذ فى سبيل تحصيل الإيرادات العامة والصرف من الإعتمادات المقررة على نواحى الإتفاق العام، ومن ثم فإن ذلك يؤدى إلى إختفاء الشخصية المعنوية المستقلة التى تميزت بها الوحدات الهادفة إلى تحقيق الربح، نظراً لإختلاف الهدف المحاسبى لهذه الوحدات عنه فى الوحدات الإقتصادية.

وعلى ذلك فإن الوحدات الإدارية الحكومية تركز على قاعدة الأساس النقدى، أى تحميل الفترة المالية بالأعباء المالية التى دفعت خلالها بغض النظر عن إستفادة الفترة من هذه المصروفات، كما تستفيد الفترة بالإيرادات والعوائد التى حصلت خلالها وواقعة التسجيل هنا تتحقق حال الدفع أو التحصيل، ولا يتم إجراء أية تسويات جردية فى نهاية السنة المالية، والأساس النقدى هو الأساس المُطبق لتسجيل العمليات المتعلقة بإعتمادات الموازنة الجارية فى مصر حيث يعتبر إستخداماً كل مبلغ تم صرفه خلال السنة المالية ويعتبر مورداً كل مبلغ تم تحصيله خلال السنة المالية.

أما فيما يتعلق بقاعدة أو أساس الإستحقاق فإن إستخدام هذه القاعدة فى النشاط الحكومى يتم عند تسجيل العمليات المتعلقة بالموازنة الإستثمارية فى مصر، وذلك عند واقعة التسجيل التي تتم حال إستلام السلع وأداء الخدمة، ثم تجرى تسوية جردية فى نهاية الفترة المالية لكى تحمل الفترة بما يخصها، حيث يتم تسجل العمليات المتعلقة بالمشروعات الإستثمارية على أساس ما تم توريده أو إنجاز بمجرد ثبوت التوريد أو الإنجاز سواء كان السداد مصاحباً للتوريد أو سابقاً له أو لاحقاً عليه، أي أن واقعة التسجيل هنا تتحقق عند تمام التوريد أو الإنجاز للمهام بغض النظر عن سداد قيمة التوريد أو أداء الأعمال وسواء كان التوريد يخص الفترة المالية أو لا يخصها، وبالنسبة للدفعات المقدمة التى تم سدادها والإعتمادات المستندية التى خصمت بها البنوك على حساب الجهات الإدارية على ذمة أعمال أو توريدات تتعلق بالمشروعات الإستثمارية المعتمدة ولم يتيسر التوريد أو الإنجاز فى السنة المالية يتعين إستبعاد الخصم بقيمة ما لم يتم توريده أو إنجازه من الإستخدامات الإستثمارية بإعتبارها لا تمثل إستثماراً عينياً تم حتى نهاية السنة المالية، وذلك مقابل الخصم بقيمتها على التحويلات الرأسمالية دفعات مقدمة للإستثمار.

وفيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية فإنها أصبحت تتم وفقاً لما يلي:

القيود الخاصة بالموازنة الجارية (مصروفات الباب الأول حتى الخامس):

عند الصرف فإنه تم استبدال أمر الدفع المرسل بدلاً من الشيكات الورقية التي تم إيقاف التعامل بها منذ شهر نوفمبر ٢٠١٧، وبالتالي يظهر حساب أمر الدفع المرسل (رقم أمر الدفع ....) دائناً في هذه الحالة، وعند ظهور أمر الدفع المرسل في كشف حساب الوحدة الحسابية المركزية يتم إقفاله في حساب الوحدة الحسابية المركزية باب أول أو ثاني أو ..... حسب الباب المخصوم عليه، وتتم هذه المعالجة أيضاً عند استخراج أمر دفع دائنين بقيمة الإستقطاعات.

وفي نهاية السنة المالية يتم إقفال الوحدات الحسابية لأبواب الموازنة الجارية (مصروفات الباب الأول حتى الخامس) وفقاً لأرصدتها الواردة بالموقف المالي في حساب المنصرف بمعرفة وحدة الخزانة العامة (وزارة المالية).

أما فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية الخاصة بتحصيل إيرادات الموازنة يظهر حساب أمر الدفع الوارد (رقم أمر الدفع ....) أو المتحصلات الإلكترونية مديناً في هذه الحالة، وعند ظهور أمر الدفع الوارد في كشف حساب الوحدة الحسابية المركزية يتم إقفاله في حساب الوحدة الحسابية المركزية إيرادات.

وعند ورود حافظة الإضافة من البنك المركزى يتم إقفال الوحدات الحسابية إيرادات وفقاً لرصيدها الوارد بالموقف المالي في حساب جارى الوحدة الحسابية المركزية إيرادات، وفي نهاية السنة المالية يتم إقفال الوحدة الحسابية إيرادات وفقاً لرصيدها الوارد بالموقف المالي في حساب المحصل بمعرفة وحدة الخزانة العامة (وزارة المالية).

القيود الخاصة بالموازنة الإستثمارية (مصروفات الباب السادس):

عند الصرف فإنه تم استبدال أمر الدفع إستثماري بدلاً من الشيكات الورقية، وبالتالي يظهر حساب أمر الدفع الإستثماري دائناً في هذه الحالة، وعند ظهور أمر الدفع بكشف الحساب يتم إقفاله في حساب جارى بنك الإستثمار القومى.

رابعاً: الدراسة الميدانية والتحليل الاحصائي:

إنطلاقاً من العرض السابق للاطار النظري للدراسة وتحقيقاً لأهدافها سيقوم الباحث باستعراض الدراسة التطبيقية سعياً نحو اختبار فروضها البحثية، وذلك على النحو التالي:

١ . أساليب جمع البيانات:

يعتمد الباحث في إجراء هذه الدراسة على قائمة الاستقصاء التي تم توزيعها على بعض الوحدات الحكومية وهي الوحدات محل الدراسة وذلك بهدف اختبار فروض البحث علمياً، والهدف اختبارات فروض الدراسة وتحليل النتائج لبيان مدى صحتها من عدمه، والخروج بنتائج وتوصيات من خلال الدراسة النظرية والميدانية، واستهدف الباحث العاملين ذوي الصلة بموضوع الدراسة وفي اطار انتشار مفردات المجتمع جغرافياً على مستوى الجمهورية بين الشركات فقد قام الباحث بتوزيع الاستقصاء إلكترونياً عن طريق الإنترنت باستخدام جوجل فورم، ونظراً لأن حجم المجتمع يكبير فإنه يصبح الحد الأدنى لعينة الدراسة ٣٩٦ مفردة.

٢ . مجتمع الدراسة والعينة:

يمكن تعريف المجتمع بأنه مجموعة من المفردات أو العناصر التي يتوافر فيها خصائص ظاهرة معينة، ونظراً لصعوبة تجميع البيانات من جميع أفراد المجتمع يمكن اختيار عينة ممثلة له (Saunders, et al., 2009)، ويتمثل مجتمع هذه الدراسة في كافة العاملين بالقطاع المالي بالوحدات الحكومية المصرية وعددهم يتجاوز (١٠٠,٠٠٠) مفردة، فضلاً عن انتشارهم الجغرافي.

أما وحدة المعاينة فهي عبارة عن عنصر واحد من أعضاء العينة، كما أن العنصر عبارة عن فرد من أفراد المجتمع (Adams, et al., 2007)، وبالتالي في هذه الدراسة تتمثل وحدة المعاينة في كل فرد من العاملين بالقطاع المالي بالوحدات الحكومية المصرية.

ونظراً لعدم توافر إطار محدد لمفردات مجتمع البحث من العاملين بالقطاع المالي بالوحدات الحكومية المصرية وانتشار مفرداته وزيادة مستوياتها بشكل مستمر فإن المجتمع يزيد عن ١٠,٠٠٠ مفردة، ومن ثم يصبح الحد الأدنى لعينة الدراسة ٣٨٤ مفردة، وقد قام الباحث بالاعتماد على استخدام الاستقصاء عبر الانترنت واتاحته للعاملين بالقطاع المالي بالوحدات الحكومية المصرية على المواقع الشهيرة للتواصل الاجتماعي والذي يطابق الشروط المطبقة لدراسة (Saunders, et al., 2009)،حيث أنه لتطبيق الاستقصاء عبر الإنترنت لابد أن تكون مفردات مجتمع البحث قادرة على التعامل مع الإنترنت، ويجب أن تكون الأسئلة الخاصة بالاستقصاء مغلقة وقصيرة قدر الإمكان، كما أنه من الأفضل نشر الاستقصاء عبر الإنترنت من أسبوعين إلى ستة أسابيع، حيث تم وضع الاستبيان من ٢٠٢٤/٠٨/١ الى ٢٠٢٤/٠٨/٣١ وكانت الاستجابة بواقع ٣٩٦ قائمة

صالحة للتحليل، وبالتالي يمكن للباحث توضيح التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة من خلال الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١): الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

الخصائص الديموغرافية		عدد المفردات	النسبة
النوع	ذكر	٢٢٦	%٥٧.٠٧
	أنثى	١٧٠	%٤٢.٩٣
	الاجمالي	٣٩٦	%١٠٠.٠٠
العمر	أقل من ٣٠ سنة	٧٥	%١٨.٩٤
	من ٣٠ سنة لأقل من ٤٠ سنة	١١١	%٢٨.٠٣
	من ٤٠ سنة لأقل من ٥٠ سنة	١٢٧	%٣٢.٠٧
	من ٥٠ سنة فأكثر	٨٣	%٢٠.٩٦
	الاجمالي	٣٩٦	%١٠٠.٠٠
المستوى التعليمي	بكالوريوس	١٦٨	%٤٢.٤٢
	دبلوم عالي	١١٥	%٢٩.٠٤
	ماجستير	٧٥	%١٨.٩٤
	دكتوراه	٣٨	%٩.٦٠
	الاجمالي	٣٩٦	%١٠٠.٠٠
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٥٥	%١٣.٨٩
	من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات	١٢٧	%٣٢.٠٧
	من ١٠ سنوات لأقل من ١٥ سنة	١٣٦	%٣٤.٣٤
	من ١٥ سنة فأكثر	٧٨	%١٩.٧٠
	الاجمالي	٣٩٦	%١٠٠.٠٠
عدد الدورات التدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات	أقل من ٣ دورات	١٨٨	%٤٧.٤٧
	من ٣ دورات لأقل من ٥ دورات	١٣٨	%٣٤.٨٥
	من ٥ دورات لأقل من ٧ دورات	٥١	%١٢.٨٨
	من ٧ دورات فأكثر	١٩	%٤.٨٠
	الاجمالي	٣٩٦	%١٠٠.٠٠

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي

ويتضح لدى الباحث من الجدول السابق مجموعة من الملاحظات التي يمكن بيانها فيما يلي:

- اشتملت عينة الدراسة على ٢٢٦ ذكر بنسبة ٥٧.٠٧% و ١٧٠ أنثى بنسبة ٤٢.٩٣%، ويشير ذلك الى التوزان النسبي بين نوعي العينة.

- وفيما يتعلق بالفئة العمرية، كانت فئة من ٤٠ سنة لأقل من ٥٠ سنة هي الفئة الأكثر شيوعاً بواقع ١٢٧ مفردة بنسبة ٣٢.٠٧%، ويليها فئة من ٣٠ سنة لأقل من ٤٠ سنة بواقع ١١١ مفردة بنسبة ٢٨.٠٣%، ويليها فئة من ٥٠ سنة فأكثر بواقع ٨٣ مفردة بنسبة ٢٠.٩٦%، وأخيراً فئة أقل من ٣٠ سنة بواقع ٧٥ مفردة بنسبة ١٨.٩٤%
- أما على المستوى التعليمي فكانت فئة مؤهل البكالوريوس هي الفئة الأكثر شيوعاً بواقع ١٦٨ مفردة بنسبة ٤٢.٤٢%، ويليه فئة دبلوم عالي بواقع ١١٥ مفردة بنسبة ٢٩.٠٤%، ويليه فئة الماجستير بواقع ٧٥ مفردة بنسبة ١٨.٩٤%، وأخيراً فئة الدكتوراه بواقع ٣٨ مفردة بنسبة ٩.٠٦%.
- وفيما يتعلق بسنوات الخبرة، كانت فئة من ١٠ سنوات لأقل من ١٥ سنة هي الفئة الأكثر شيوعاً بواقع ١٣٦ مفردة بنسبة ٣٤.٣٤%، ويليها فئة من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات بواقع ١٢٧ مفردة بنسبة ٣٢.٠٧%، ويليها فئة أمن ١٥ سنة فأكثر بواقع ٧٨ مفردة بنسبة ١٩.٧%، وأخيراً فئة أقل من ٥ سنوات بواقع ٥٥ مفردة بنسبة ١٣.٨٩%، وهو ما يشير الى تركيز عينة الدراسة على الفئات جيدة الخبرة.
- وأخيراً على مستوى عدد الدورات التدريبية فكانت فئة أقل من ٣ دورات هي الفئة الأكثر شيوعاً بواقع ١٨٨ مفردة بنسبة ٤٧.٤٧%، ويليه فئة من ٣ دورات لأقل من ٥ دورات بواقع ١٣٨ مفردة بنسبة ٣٤.٨٥%، ويليه فئة من ٥ دورات لأقل من ٧ دورات بواقع ٥١ مفردة بنسبة ١٢.٨٨%، وأخيراً فئة من ٧ دورات فأكثر بواقع ١٩ مفردة بنسبة ٤.٨%.

٣ . الاحصاء الوصفي:

يحتوي البحث على ثلاثة متغيرات أساسية وهي نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) والذي يمثل المتغير المستقل ويتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في (بعد جودة النظام، وبعد جودة المعلومات، وبعد جودة الخدمة)، إلى تفعيل مكونات نظام الرقابة في الوحدات الحكومية بأبعادها (تفعيل مكون البيئة الرقابية في الوحدة الحكومية، وتفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدة الحكومية، وتفعيل مكون المعلومات والاتصال في الوحدة الحكومية، وتفعيل مكون تقييم المخاطر في الوحدة الحكومية، وتفعيل مكون المتابعة في الوحدة الحكومية) والذي يمثل المتغير التابع الأول للدراسة، وأخيراً النجاح في تحقيق الأهداف المرجوه والذي يمثل المتغير التابع الثاني للدراسة، ويمكن عرض نتائج التحليل الوصفي لهذه المتغيرات كما في الجدول رقم (٢) وذلك كما يلي:

جدول رقم (٢): التحليل الوصفي لمتغيرات وأبعاد البحث (ن = ٣٩٦)

المتغير	الرمز	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفرطح
جودة النظام	X1	3.991	0.733	-1.241	0.387
جودة المعلومات	X2	4.004	0.724	-1.225	0.369
جودة الخدمة	X3	4.026	0.715	-1.275	0.492
نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)	X	4.007	0.698	-1.383	0.606
البيئة الرقابية	Y1.1	4.016	0.650	-1.395	1.144
أنشطة الرقابة	Y1.2	4.015	0.661	-1.414	1.244
المعلومات والاتصال	Y1.3	3.996	0.687	-1.357	1.078
تقييم المخاطر	Y1.4	3.993	0.660	-1.334	1.120
المتابعة	Y1.5	4.000	0.663	-1.316	0.965
نظام الرقابة	Y1	4.004	0.627	-1.600	1.638
النجاح في تحقيق الأهداف المرجوه	Y2	4.014	0.619	-1.354	1.275

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول (٢) ما يلي:

- حصلت أبعاد نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على متوسطات تراوحت ما بين (٣.٩٩١: ٤.٠٢٦)، حيث حصلت جودة النظام على القيمة الأدنى للوسط الحسابي وبلغت ٣.٩٩١ فيما حصلت جودة الخدمة على القيمة الأعلى للوسط الحسابي وقد بلغت ٤.٠٢٦، وهو ما يشير إلى توافر أبعاد نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بدرجة عالية بين مفردات العينة.
- حصلت أبعاد نظام الرقابة في الوحدات الحكومية على متوسطات تراوحت ما بين (٣.٩٩٣: ٤.٠١٦)، حيث حصل تقييم المخاطر على القيمة الأدنى للوسط الحسابي وبلغت ٣.٩٩٣ فيما حصلت البيئة الرقابية على القيمة الأعلى للوسط الحسابي وقد بلغت ٤.٠١٦، وهو ما يشير إلى توافر أبعاد نظام الرقابة في الوحدات الحكومية بدرجة عالية بين مفردات العينة.
- حصل النجاح في تحقيق الأهداف المرجوه على متوسط يبلغ (٤.٠١٤)، وهو ما يشير إلى توافر النجاح في تحقيق الأهداف المرجوه بدرجة عالية بين مفردات العينة.

كما يتبين من نتائج الجدول السابق أن جميع المقاييس تميل الى التوزيع الطبيعي حيث تراوحت قيم معامل الالتواء ما بين (± ٣)، كما كانت قيم معامل التفرطح تتراوح ما بين (± ١٠).

٤ . معاملات الارتباط الخطي الثنائي بين متغيرات الدراسة:

تم اجراء اختبار الارتباط الثنائي لبيرسون، وذلك لتحديد معنوية الارتباط بين متغيرات الدراسة ويعرض الجدول رقم (٣) قيم تلك الارتباطات:

جدول رقم (٣): معاملات الارتباط الخطي الثنائي بين متغيرات الدراسة (ن = ٣٩٦)

	المتغيرات المستقلة				المتغير التابع الأول						المتغير التابع الثاني
	X1	X2	X3	X	Y1.1	Y1.2	Y1.3	Y1.4	Y1.5	Y1	Y2
X1	1										
X2	.893**	1									
X3	.903**	.894**	1								
X	.966**	.963**	.966**	1							
Y1.1	.791**	.780**	.794**	.817**	1						
Y1.2	.800**	.795**	.793**	.825**	.864**	1					
Y1.3	.780**	.763**	.783**	.804**	.868**	.849**	1				
Y1.4	.802**	.775**	.786**	.817**	.883**	.876**	.877**	1			
Y1.5	.807**	.776**	.804**	.825**	.872**	.859**	.844**	.865**	1		
Y1	.843**	.823**	.838**	.865**	.949**	.941**	.941**	.953**	.940**	1	
Y2	.771**	.758**	.769**	.793**	.855**	.854**	.828**	.835**	.839**	.891**	1

ويتضح من نتائج الجدول رقم (٣) وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية وقوية بين معظم متغيرات الدراسة، وكانت جميع معاملات الارتباط عالية أو متوسطة بشكلٍ عام على النحو المبين بالجدول أعلاه، كما تشير نتائج الارتباط الى الاتفاق مع اتجاهات العلاقة المفترضة بصورة أولية.

٥ . اختبارات الصدق والثبات:

ويستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى إمكانية الاعتماد على قائمة الاستقصاء في جمع بيانات تتسم بالثبات، ويقصد به إمكانية الحصول على نفس البيانات عند إعادة الدراسة في نفس الظروف باستخدام نفس الأداة ونفس الأفراد (Adams, et al., 2007). ومعامل الثبات ألفاكرونباخ هي الطريقة التي استخدمها الباحث لحساب ثبات المقاييس وذلك باستخدام برنامج SPSS (V. 26) ، وفي معظم الحالات يمكن اعتبار ألفاكرونباخ مؤشراً ملائماً وممتازاً لقياس ثبات المقياس ويعتبر من المعاملات التي من خلالها يمكن قياس مدي ثبات المقياس من خلال الاتساق الداخلي، حيث يرى Hair, et al. (2014) أن قيم ألفا المقبولة هي التي تتراوح من ٠.٦ الى ٠.٧ في حين أن القيم أكبر من ٠.٧ تشير إلى درجة عالية من الاعتمادية على المقاييس المستخدمة. بينما يستخدم اختبار الصدق الذاتي لبيان مدى صدق عبارات قائمة الاستقصاء في قياس ما صُممت من أجله وهو الجذر التربيعي لقيمة معامل ألفا، والتأكيد على أن عبارات القائمة تعطي للمستقصي منه نفس

المعنى والمفهوم الذي يقصده الباحث (Adams, et al., 2007)، وبالتالي قام الباحث بإختبار الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء باستخدام عينة الدراسة المكونة من ٣٩٦ مفردة، وأظهرت نتائج التحيل الجدول التالي رقم (٤):

جدول رقم (٤): قيم معاملات الثبات والصدق الذاتي للاستبيان

المتغير	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
جودة النظام	7	0.891	0.944
جودة المعلومات	7	0.892	0.944
جودة الخدمة	7	0.888	0.942
نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)	21	0.961	0.980
البيئة الرقابية	7	0.843	0.918
أنشطة الرقابة	7	0.849	0.921
المعلومات والاتصال	7	0.861	0.928
تقييم المخاطر	7	0.852	0.923
المتابعة	7	0.850	0.922
نظام الرقابة	35	0.967	0.983
النجاح في تحقيق الأهداف المرجوه	8	0.838	0.915

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول رقم (٤) ما يلي:

- فيما يخص مقياس المتغير المستقل (نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)) فقد تخطت قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد المتغير ٠.٦٠ وهي القيمة الأدنى لقبول واعتماد ثبات المقياس، حيث تراوحت قيم معامل الثبات لجميع الأبعاد ما بين (٠.٨٨٨: ٠.٨٩٢) وهو ما يوضح وجود درجة مرتفعة من الاعتمادية على المقياس.
- بالنسبة لمقياس المتغير التابع الأول (نظام الرقابة في الوحدات الحكومية) اتضح أن قيم معامل ألفا كرونباخ قد تجاوزت ٠.٦٠ وهي الحد الأدنى لقبول واعتماد ثبات المقياس، حيث تراوحت قيم معامل الثبات لجميع الأبعاد ما بين (٠.٨٤٣: ٠.٨٦١) وهو ما يوضح وجود درجة مرتفعة من الاعتمادية على المقياس.

- أما بالنسبة لمقياس المتغير التابع الثاني (النجاح في تحقيق الأهداف المرجوه)، اتضح أن قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع الأبعاد قد تجاوزت ٠.٦٠ حيث بلغت ٠.٨٣٨ وهذا ما يشير إلى وجود درجة عالية من الاعتمادية على المقياس.
- وفى ضوء ذلك، يتضح أن جميع المقاييس المستخدمة لقياس متغيرات البحث تحظى بصدق وثبات مرتفع.

٦ . نتائج اختبار فروض الدراسة باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية SEM:

وقد تم استخدام نموذج المعادلة الهيكلية لاختبار الفروض، حيث يتم أولاً تقدير نموذج القياس، ثم يتبعه تقدير للنموذج الهيكلي لاختبار نموذج الدراسة وفروضها.

أ- تحليل نموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة Measurement Model:

تم تحليل نموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة، وتم استخدام أبعاد المتغير المستقل (نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS))، والمتغير التابع الأول (نظام الرقابة في الوحدات الحكومية) والمتغير التابع الثاني (النجاح في تحقيق الأهداف المرجوه)، وتم استخدام هذه الأبعاد كمتغيرات ملاحظة، وذلك لتعقد نموذج القياس، وقد تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي للتأكد من الصدق البنائي لمقياس الدراسة ومن صحة النموذج وصلاحيته، والتأكد من مطابقته لبيانات الدراسة قبل اجراء اختبار الفروض وذلك من خلال صياغة النموذج النظري للدراسة وتقييمه ثم محاولة تعديله، عن طريق حذف العبارات التي تكون معاملات تحميلها على المتغيرات ضعيفة، وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

- **مؤشرات جودة التوافق لنموذج القياس الكلي للدراسة:**

جدول رقم (٥): مؤشرات جودة التوافق لنموذج القياس الكلي للدراسة

المؤشر	الرمز الاحصائي	القيمة	مدى القبول	معيار القبول
جودة المطابقة	GFI	٠.٩٦٨	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
جذر متوسط مربعات البواقي	RMR	٠.٠٣٢	مقبول	كلما اقترب من الصفر
المطابقة المقارنة	CFI	٠.٩٦٧	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
تاكر لويس	TLI	٠.٩٧١	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ التقاربي	RMSEA	٠.٠٣٤	مقبول	أقل من ٠.٠٨

تظهر النتائج المعروضة في الجدول السابق أن مؤشرات جودة التوافق لنموذج القياس الأساسي جيدة ولا تحتاج إلى إجراء أي تعديل، حيث تظهر النتائج ما يلي:

- ارتفاع مؤشرات جودة التطابق، حيث بلغت قيمة (GFI = 96.8% & CFI = 96.7%) وهي أعلى من ٠.٩٠، كذلك انخفضت قيمة الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ حيث أن (RMSEA = 0.028)
- ارتفاع مؤشر تاكر لويس (TL = 0.971) وهي أعلى من ٠.٩.

هذا ويوضح الشكل رقم (١) النموذج النهائي للقياس الكلي لمتغيرات الدراسة

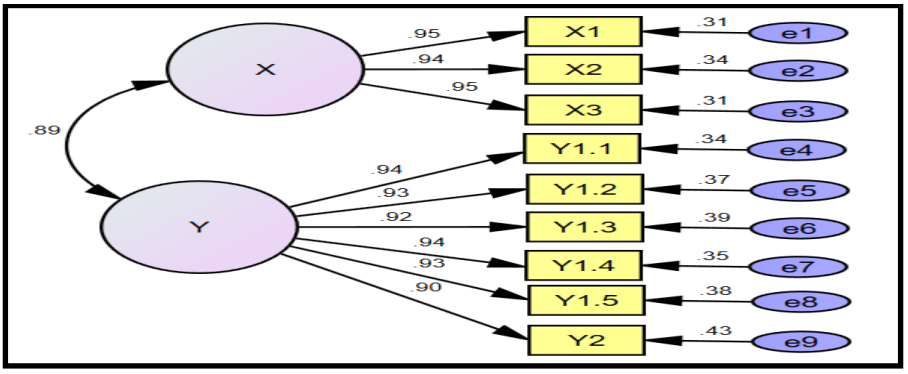

شكل رقم (١): النموذج النهائي للقياس الكلي لمتغيرات الدراسة

لحساب الصدق والثبات لمتغيرات الدراسة وفقاً لنموذج القياس وبعد اثبات التوافق الجيد لنموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة، تم حساب الثبات المركب، والصدق المشترك للمتغيرات، كما تم حساب الصدق التمييزي من خلال نتائج التحليل العاملي التوكيدي، وذلك كما يظهر في الجدولين رقم (٦ ، ٧) التاليين:

جدول رقم (٦): نتائج التحليل العاملي التوكيدي لنموذج القياس الكلي للدراسة

المتغير	معاملات التحميل المعيارية	قيمة ت (CR)	التباين المستخلص AVE	الثبات المركب CR
نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)				
جودة النظام (X1)	0.951	ثابت	٠.٩٤٧	٠.٨٥٢
جودة المعلومات (X2)	0.939	15.444**		
جودة الخدمة (X3)	0.951	14.589**		
نظام الرقابة				
البيئة الرقابية (Y1.1)	0.939	ثابت	٠.٩٢٦	٠.٨٤١
أنشطة الرقابة (Y1.2)	٠.٩٣٠	17.229**		
المعلومات والاتصال (Y1.3)	٠.٩٢٠	15.153**		
تقييم المخاطر (Y1.4)	0.939	16.573**		
المتابعة (Y1.5)	0.925	14.989**		
النجاح في تحقيق الأهداف المرجوه (Y2)	٠.٩٠٥	15.641**		

- جميع المعاملات المعيارية مقبولة حيث يرى Hair, et al., (2014) أن قيم المعاملات المعيارية المقبولة لابد وأن تكون مساوية أو أكبر من ٠.٥، ومن ثم لن يتم حذف أي عبارة من عبارات قائمة الاستقصاء.
- تظهر قيم ت (CR) أن جميع التحميلات المعيارية معنوية احصائياً عند (٠.٠٠١)، كما أن قيم الصدق التقاربي المعبر عنه بمتوسط التباين المستخلص (AVE) والثبات المركب (CR) ذات قيم كبيرة، حيث كانت قيم الثبات المركب أكبر من ٠.٦، ومن ثم قبول الصدق التقاربي للنموذج وذلك لارتفاع متوسط التباين عن ٠.٥ حيث أن قيم AVE المقبولة لابد وأن تكون مساوية أو أكبر من ٠.٥. وهذا يعني أن المتغير الضمني قادر على تفسير ٥٠% فأكثر من التباين في المتغيرات الظاهرة وأن الباقي يرجع الى خطأ في القياس مما يعتبر دليلاً على أن جميع الأبعاد تقيس المتغيرات المرتبطة بها وتؤكده الصدق المشترك

ب- <u>اختبار النموذج الهيكلي للدراسة (فروض الدراسة):</u>

بناء على مؤشرات جودة التوافق المقبولة لنموذج القياس، بالاضافة الى تمام التأكد من صلاحية جميع المتغيرات في نموذج القياس من حيث الثبات، والصدق المشترك (متوسط التباين المشترك)، والصدق التمييزي. تأتي مرحلة اختبار النموذج الهيكلي. وتعتبر المرحلة الأساسية والثانية للتحليل، ويهدف النموذج الهيكلي أو البنائي الى اختبار فروض الدراسة، حيث يتكون من المتغيرات الخارجية Exogenous، وهي متغيرات نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، والمتغيرات التابعة Endogenous وتتمثل في متغير نظام الرقابة، ومتغير النجاح في تحقيق الأهداف المرجوه. ولتقييم النموذج الهيكلي تم تقييم جودة التوافق لهذا النموذج وذلك لتحديد ما اذا كان النموذج المفترض يوافق البيانات أم لا. وذلك كما يعرضها الجدول رقم (٧) التالي:

جدول رقم (٧): مؤشرات جودة النموذج الهيكلي للدراسة

المؤشر	الرمز الاحصائي	القيمة	مدى القبول	معيار القبول
جودة المطابقة	GFI	٠.٩٧٤	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
جذر متوسط مربعات البواقي	RMR	٠.٠٣٦	مقبول	كلما اقترب من الصفر
المطابقة المقارنة	CFI	٠.٩٧٧	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
تاكر لويس	TLI	٠.٩٧٨	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ التقاربي	RMSEA	٠.٠٣٤	مقبول	أقل من ٠.٠٨

تظهر النتائج المعروضة في الجدول السابق أن مؤشرات جودة التوافق للنموذج الهيكلي جيدة ولا تحتاج الى اجراء أي تعديل، حيث تظهر النتائج ارتفاع مؤشرات جودة التطابق، حيث بلغت قيمة (GFI = 97.4% & CFI = 97.7%) وهي أعلى من ٠.٩٠، كذلك انخفضت قيمة الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ حيث أن (RMSEA = 0.034) بالاضافة الى ارتفاع مؤشر تاكر لويس (TL = 0.978) حيث أنها أعلى من ٠.٩٠. ويعرض الشكل رقم (٢) النموذج الهيكلي لمتغيرات الدراسة الذي تم استخدامه في اختبار الفروض.

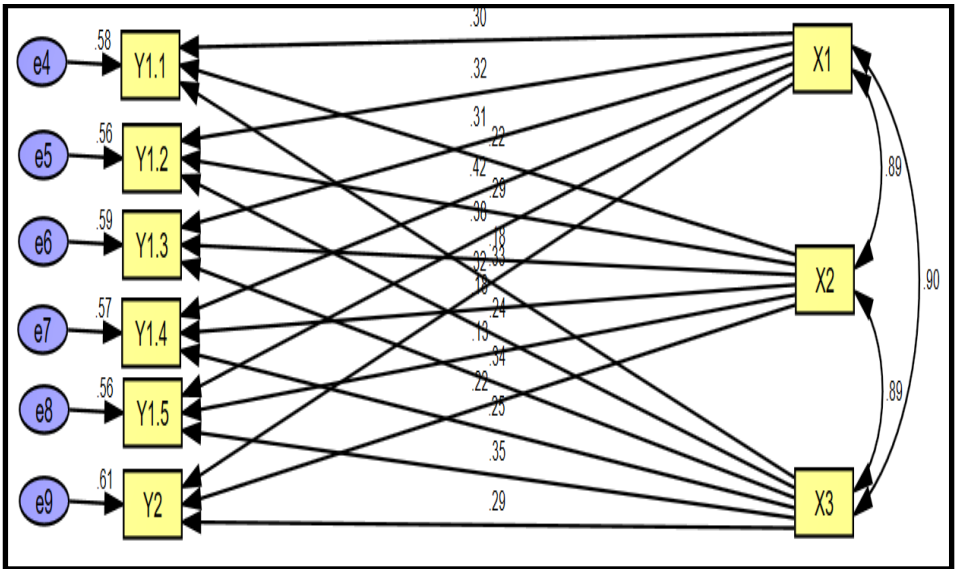

شكل رقم (٢): النموذج الهيكلي للدراسة

وفيما يتعلق باختبارات فروض الدراسة وفقاً للنتائج الإحصائية وذلك في ضوء النموذج الهيكلي، ويمكن توضيحها في الجدول رقم (١٤، ١٥) للتأثيرات المباشرة، وذلك على النحو التالي:

- نتائج التأثيرات المباشرة:

تحتوي الدراسة على أربعة فروض رئيسية ينبثق منها فروض فرعية، ويبين الجدول رقم (١٤) قيم معاملات المسار لهذه الفروض في النموذج الهيكلي للدراسة كما يلي:

أولاً: نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الرئيسي الأول للدراسة:

جدول رقم (٨): نتائج اختبارات التأثيرات المباشرة في النموذج الهيكلي للدراسة (الفرض الأول)

الفرض	المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة	قيم المعاملات المعيارية Beta	الخطأ المعياري	CR	Sig
ف (١/١)	جودة النظام (X1)	البيئة الرقابية (Y1.1)	٠.٢٩٦	٠.٠٦٧	٣.٩٢٩	٠.٠٠٠
	جودة المعلومات (X2)		٠.٢٢٤	٠.٠٦٥	٣.٠٨٧	٠.٠٠٢
	جودة الخدمة (X3)		٠.٣٢٦	٠.٠٦٩	٤.٢٩٢	٠.٠٠٠
ف (٢/١)	جودة النظام (X1)	أنشطة الرقابة (Y1.2)	٠.٣١٧	٠.٠٦٧	٤.٢٨٦	٠.٠٠٠
	جودة المعلومات (X2)		٠.٢٩٤	٠.٠٦٥	٤.١٣١	٠.٠٠٠
	جودة الخدمة (X3)		٠.٢٤٤	٠.٠٦٩	٣.٢٧٩	٠.٠٠١
ف (٣/١)	جودة النظام (X1)	المعلومات والاتصال (Y1.3)	٠.٣١٣	٠.٠٧٣	٤.٠٣٥	٠.٠٠٠
	جودة المعلومات (X2)		٠.١٨٠	٠.٠٧١	٢.٤١٢	٠.٠١٦
	جودة الخدمة (X3)		٠.٣٣٩	٠.٠٧٥	٤.٣٢٨	٠.٠٠٠
ف (٤/١)	جودة النظام (X1)	تقييم المخاطر (Y1.4)	٠.٤١٨	٠.٠٦٨	٥.٥٥٣	٠.٠٠٠
	جودة المعلومات (X2)		٠.١٨٠	٠.٠٦٦	٢.٤٩١	٠.٠١٣
	جودة الخدمة (X3)		٠.٢٤٨	٠.٠٧٠	٣.٢٦٧	٠.٠٠١
ف (٥/١)	جودة النظام (X1)	المتابعة (Y1.5)	٠.٣٨٣	٠.٠٦٦	٥.٢٠٧	٠.٠٠٠
	جودة المعلومات (X2)		٠.١٢٥	٠.٠٦٥	١.٧٦٩	٠.٠٧٨
	جودة الخدمة (X3)		٠.٣٤٦	٠.٠٦٩	٤.٦٦٤	٠.٠٠٠

ويتضح من الجدول رقم (٨) ما يلي:

- ينص الفرض الأول على أنه "يوجد تأثير معنوي ايجابي لنظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بأبعاده (جودة النظام، وجودة المعلومات، وجودة الخدمة) كمتغيرات مستقلة على نظام الرقابة في الوحدات الحكومية بأبعادها (البيئة الرقابية، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال، وتقييم المخاطر، والمتابعة) كمتغيرات تابعة". وينبثق من هذا الفرض خمسة فروض فرعية تبعاً للمتغير التابع:

– الفرض الفرعي الأول فقد تم اثبات صحته كلياً بالنسبة لنظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، حيث يشير الجدول رقم (٨) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (جودة النظام، وجودة المعلومات، وجودة الخدمة) والمتغير التابع البيئة

الرقابية في الوحدات الحكومية حيث أن (β = 0.296, 0.224, 0.326; CR = 3.929, 3.087, 4.292).

- الفرض الفرعي الثاني فقد تم اثبات صحته كلياً بالنسبة لنظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، حيث يشير الجدول رقم (٨) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (جودة النظام، وجودة المعلومات، وجودة الخدمة) والمتغير التابع أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية حيث أن (β = 0.317, 0.294, 0.244; CR = 4.286, 4.131, 3.279).
- الفرض الفرعي الثالث فقد تم اثبات صحته كلياً بالنسبة لنظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، حيث يشير الجدول رقم (٨) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (جودة النظام، وجودة المعلومات، وجودة الخدمة) والمتغير التابع المعلومات والاتصال في الوحدات الحكومية حيث أن (β = 0.313, 0.180, 0.339; CR = 4.035, 2.412, 4.328).
- الفرض الفرعي الرابع فقد تم اثبات صحته كلياً بالنسبة لنظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، حيث يشير الجدول رقم (٨) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (جودة النظام، وجودة المعلومات، وجودة الخدمة) والمتغير التابع تقييم المخاطر في الوحدات الحكومية حيث أن (β = 0.418, 0.180, 0.248; CR = 5.553, 2.491, 3.267).
- الفرض الفرعي الخامس فقد تم اثبات صحته جزئياً بالنسبة لنظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، حيث يشير الجدول رقم (٨) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (جودة النظام، وجودة الخدمة) والمتغير التابع المتابعة في الوحدات الحكومية حيث أن (β = 0.383, 0.346; CR = 5.207, 4.664).

وبناء على النتائج السابقة للفروض الفرعية يمكن للباحث قبول الفرض الإحصائي الرئيسي الأول للدراسة جزئياً على الشكل البديل التالي: "يوجد تأثير معنوي إيجابي لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بأبعاده (جودة النظام، وجودة المعلومات، وجودة الخدمة) كمتغيرات مستقلة على نظام الرقابة في الوحدات الحكومية بأبعادها (البيئة الرقابية، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال، وتقييم المخاطر، والمتابعة) كمتغيرات تابعة.

ثانياً: نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الرئيسي الثاني للدراسة:

جدول رقم (٩): نتائج اختبارات التأثيرات المباشرة في النموذج الهيكلي للدراسة (الفرض الثاني)

الفرض	المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة	قيم المعاملات المعيارية Beta	الخطأ المعياري	CR	Sig
ف (١/١)	جودة النظام (X1)	النجاح في تحقيق الأهداف المرجوه (Y2)	٠.٣١٥	٠.٠٦٧	٣.٩٦٢	٠.٠٠٠
	جودة المعلومات (X2)		٠.٢١٧	٠.٠٦٥	٢.٨٢٩	٠.٠٠٥
	جودة الخدمة (X3)		٠.٢٩٠	٠.٠٦٩	٣.٦١٣	٠.٠٠٠

ويتضح من الجدول رقم (١٥) ما يلي:

- ينص الفرض الثاني على أنه "يوجد تأثير معنوي ايجابي لنظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بأبعاده (جودة النظام، وجودة المعلومات، وجودة الخدمة) كمتغيرات مستقلة على النجاح في تحقيق الأهداف المرجوه منه كمتغير تابع"، وقد تم اثبات صحته كلياً بالنسبة لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، حيث يشير الجدول رقم (٩) إلى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (جودة النظام، وجودة المعلومات، وجودة الخدمة) والمتغير التابع النجاح في تحقيق الأهداف المرجوه منه في الوحدات الحكومية حيث أن (β = 0.315, 0.217, 0.290; CR = 3.962, 2.829, 3.613)
- وبناء على النتائج السابقة يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الرئيسي الثاني للدراسة كلياً على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير معنوي ايجابي لنظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بأبعاده (جودة النظام، وجودة المعلومات، وجودة الخدمة) كمتغيرات مستقلة على النجاح في تحقيق الأهداف المرجوه منه كمتغير تابع.

الخلاصة والنتائج:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر منظومتي الدفع والتحصيل الإلكتروني في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على النظام المحاسبي الحكومي المطبق بالوحدات الحكومية المصرية، وذلك من خلال التطبيق على مستشفيات جامعة المنصورة، ولتحليل هذه العلاقة اعتمدت الدراسة على عينة من العاملين بمستشفيات جامعة المنصورة تبلغ عددها ٣٩٦ مفردة، وفي هذا الصدد

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والعملية التي يمكن للباحث عرضها على النحو التالي:

أولاً: نتائج الدراسة النظرية:

١ . الرقابة الداخلية التقليدية غير ملائمة للرقابة على المعاملات التي تتم داخل منظومة المعاملات الإلكترونية مما يستلزم ضرورة تطوير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي قبل تطبيق النظام الإلكتروني لاكتشاف الغش والأخطاء، وأوصت الدراسة بأنه لابد من إصدار تشريعات قانونية تتواكب مع النظام الإلكتروني وتحديث نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الإدارية الحكومية كي تتواكب مع التغيرات الحديثة ورقمنه المعاملات.

٢ . يحتوي نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على نظام لإعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة العامة للدولة، حيث يحتوي هذا النظام على كافة العمليات المالية والمحاسبية التي تتم في كافة مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، بداية من مرحلة الإعداد للموازنة وانتهاءاً بمرحلة إعداد الحساب الختامي بطريقة إلكترونية.

٣ . يعتبر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS أحد تطبيقات نظم تخطيط الموارد الحكومية GRP والتي تشمل إلى جانب ذلك تطبيقات لإدارة الموارد البشرية وتطبيقات لإدارة المشتريات الحكومية وتطبيقات لإدارة المخازن، إضافة إلى تكامل هذا النظام وتطبيقاته مع مجموعة من الأنظمة الأخرى مثل GPS، payroll والتي تعمل معاً لتحقيق أهداف الحكومة في الرقابة على المال العام.

٤ . قامت وزارة المالية باستحداث نظام مالي إداري محوسب في محاولة لتغطية كافة العمليات المالية والإدارية التي تتم في الوزارات والإدارات الحكومية مع وزارة المالية وذلك عن طريق طرح عدة أنظمة منها أنظمة طبقت بالفعل مثل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، ونظام الدفع الالكتروني GPS، ونظان التحصيل الالكتروني POS، ونظام سداد المرتبات Payroll، وذلك لتحقيق مزيداً من الشفافية في عمليات الإدارة المالية المعمول بها لديها.

٥ . نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) هو نظام محاسبي حكومي متكامل يتم تشغيله إلكترونياً، ويقوم بربط جميع الوحدات الحسابية الحكومية مباشرة بوزارة المالية عبر قواعد بيانات أوراكل، وينفذ خلاله جميع مراحل الموازنة العامة للدولة بداية من إدخال رأى الجهة في الموازنة إلكترونياً مروراً بإدخال قيود يومية فعليات وتسويات الوحدة الحسابية وقت حدوثها

وصولاً لإعداد الحساب الختامي في نهاية العام المالي، ويتكامل مع أنظمة أخرى كنظام الدفع والتحصيل الإلكتروني ونظام حساب الخزانة الموحد للوصول لأهدافه.

٦ . هناك أهمية كبيرة للنظم الالكترونية في الأعمال المالية الحكومية لما تحققه من كفاءة وفاعلية في تخطيط وإدارة الموارد الحكومية، ولتحقيقها الدقة في تنفيذ الموازنة والمواعيد المرتبطة بها والوضوح والدقة في المعلومات الناتجة عنها.

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية:

١ . يوجد تأثير معنوي ايجابي لنظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بأبعاده (جودة النظام، وجودة المعلومات، وجودة الخدمة) كمتغيرات مستقلة على نظام الرقابة في الوحدات الحكومية بأبعادها (البيئة الرقابية، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال، وتقييم المخاطر، والمتابعة) كمتغيرات تابعة.

٢ . يوجد تأثير معنوي ايجابي لنظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بأبعاده (جودة النظام، وجودة المعلومات، وجودة الخدمة) كمتغيرات مستقلة على النجاح في تحقيق الأهداف المرجوه منه كمتغير تابع.

ثالثاً: حدود ومجال الدراسة وتوصيات البحوث المستقبلية:

في ضوء طبيعة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفروضها لم يتعرض الباحث إلى الأتى:

١ . دور نظم ادارة المعلومات المالية الحكومية في ادارة المنظومة الضريبية المصرية ومكافحة التهرب الضريبي.

٢ . دراسة دور نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية في التكامل مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات لتعزيز الوظيفة الراقبية الكاملة للدولة.

٣ . تحليل أثر تبني نظم ادارة المعلومات المالية الحكومية في ضوء منظومتي الدفع والتحصيل الالكتروني على مستوى عجز الموازنة العامة للدولة.

وعلى ذلك يوصي الباحث بإجراء البحوث المستقبلية في هذا الشأن.

رابعاً: التوصيات:

١ . ضرورة نشر الوعي المفاهيمي بأهمية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في المؤسسات الحكومية المختلفة لضمان فعالية تطبيق هذا النظام.

٢ . رفع كفاءة المؤسسات الحكومية التكنولوجية وتطوير البنية التحتية بما يستوعب تطبيق هذه التقنيات، من خلال زيادة الإستثمارات في تكنولوجيا المعلومات مع المحافظة على المستوى التكنولوجي الذي تم الوصول إليه، ومواكبة آخر التطورات التكنولوجية العالمية خاصة في هذا المجال من أجل زيادة فاعلية أنظمة المعلومات المحاسبية وبما يحقق مستويات مرتفعة من الرقابة على المال العام.

٣ . ضرورة تدشين المؤشرات الحكومية المتعلقة بالتطبيق والتنفيذ لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وكذلك نتائج تطبيقه لكافة الأطراف الخارجية، والعمل بصورة مستمرة لتحسين جودة التقارير المالية.

٤ . ضرورة توفير الكوادر الفنية المؤهلة على الجانبين المحاسبي والتكنولوجي لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في المؤسسات الحكومية المختلفة بشكل أكثر فعالية.

٥ . دعم نظم المراجعة الداخلية بالجهات الإدارية الحكومية، وتعظيم دور الرقابة الداخلية بالجهة وتذليل العقبات التي تقف عائق أمام تحقيقها، ووضع آليات التأكد من مدى الإلتزام بما جاء بالقوانين واللوائح والتعليمات الواردة بالمنشورات والكتب الدورية لوزارة المالية بدقة.

٦ . تعزيز دور التفتيش المالي والإداري بالجهات الإدارية الحكومية للقيام بدورهم الرقابي على النظم الإلكترونية بشكل فعال؛ حتى لا يكون هناك أى مجال لاستغلال ضعف نظم الرقابة الداخلية في ارتكاب أعمال فساد بتلك الجهات.

المراجـع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١ . أبو الوفا؛ مصطفى فهمي، "تقييم أثر الحكومة الإلكترونية على فاعلية النظام المحاسبي الحكومي"، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ٢٠١٣.

٢ . أبو عمره؛ فاطمة على، (٢٠١٩)، " أثر نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية في ترشيد الانفاق الحكومي لدى الوزارات الاردنية "، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠١٩.

٣ . إبراهيم؛ طارق وفيق، (٢٠١٩)، "تطوير نظام الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي في ظل منظومة المعاملات المالية الإلكترونية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١، ص ص ٣١٢: ٢٥٠.

٤ . أحمد؛ سماح طارق، (٢٠٢١)، "الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة وفعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد ٢٥، العدد ٢.

٥ . بابكر؛ الزين عبد الله، (٢٠١٧)، "نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ودورها فى ضبط الأجور والمرتبات بالوحدات الحكومية : دراسة ميدانية"، مجلة دراسات حوض النيل، جامعة النيلين،السودان، المجلد١٠، العدد ١٩، ص ص ١٥٠: ١٧٢.

٦ . ربيع؛ مروة إبراهيم، (٢٠٢١)، "أثر ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكملة له على جودة التقارير المالية في مصر: دراسة ميدانية"، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٥٨، العدد ٦.

٧ . عادل؛ أماني، فهيم؛ نعيم، حسيني؛ هشام، (٢٠٢١) "تقييم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بالتطبيق على جامعة الزقازيق في مصر: دراسة حالة"، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، العدد ٤.

٨ . عزام؛ محسن عبيد، شحاتة؛ محمد موسى، المزين؛ مصطفى عبدالوارث، (٢٠٢٣) "دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين الرقابة على المال العام: دراسة ميدانية بهيئة الإسعاف المصرية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات، كلية التجارة، المجلد ١٥، العدد الأول.

٩ . كمال؛ إيريني أكرم، (٢٠٢٣)، "فاعليات تطبيق أساليب ومداخل الهندسة المالية على القطاع الحكومي المصري بهدف رفع كفاءة الأداء المالي"، مجلة البحوث المالية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد ٢٢، العدد الأول، ٢٠٢١، ص ٨٥.

١٠. محروس؛ رمضان عارف، (٢٠٢١)، "التحول الإلكتروني وتطوير نظام المعلومات الحكومي المصري: دراسة ميدانية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، العدد ٣.
١١. محمد؛ أحمد هريدي، (٢٠١٩)، "أثر تفعيل تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية IPSAS في النظام المحاسبي الحكومي المصري"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣، العدد الأول، ٢٠١٩، ص ٥١٥.
١٢. محمد؛ مؤمن فرحات السيد، (٢٠٢١)، "أثر تطبيق نظام GFMIS على خصائص المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية: دليل تطبيقي من وزارة المالية المصرية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، كلية التجارة، العدد الأول، ص ص ٢٨٠: ٣٧٦.
١٣. مرعي؛ أحمد هريدي محمد سيد، (٢٠١٩)، "أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية "GFMIS" على جودة التقارير المالية الحكومية"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلد ٢٣، العدد الأول، ص ص ٤٩٠: ٥١٢.
١٤. نور الله؛ آلاء شمس، خلف؛ دنيا محسن، "نظام إحصاءات مالية الحكومة GFS ودوره في تطوير النظام المحاسبي الحكومي وتعزيز فاعلية الرقابة في الوحدات الممولة مركزياً"، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ١١٨، ٢٠١٩، ص ٢١٠.
١٥. يوسف؛ حنين علي، الامام؛ صلاح الدين محمد، (٢٠٢٢)، "تأثير تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية) GFMIS)في فاعلية تنفيذ الموازنة"، مجلة كلية مدينة العلم، الجامعة التقنية الوسطى، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، المجلد ١٤، العدد الأول، ص ص ٦٠: ٧٨.
١٦. البرنامج التدريبي المتكامل للمراقبين الخارجيين على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ونظام الدفع والتحصيل الإلكتروني، وزارة المالية المصرية، ٢٠١٨، ص ١.
١٧. الدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية قبل الصرف على الإنفاق العام، ٢٠١٤.
١٨. الشبكة المالية للحكومة المصرية متوفر من خلال الرابط http:/gfmis.mof.gov.eg/GFMIS/AboutGFMIS
١٩. اللائحة المالية للموازنة والحسابات اصدار ٢٠٢١، وزارة المالية.
٥ . دليل ميكنة المالية الحكومية، قطاع الحسابات والمديريات المالية، وزارة المالية، فبراير ٢٠٢٠.
٦ . قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1 - Alshararip, N. M., & Youssef, M. A., (2017), " Management accounting change and the implementation of GFMIS: a Jordanian case study", Asian Review of Accounting, ISSN: 1321-7348, pp. 242: 243.

2 - Abdul Khan & Mario P., (2009), "Conceptual Design: A Critical Element of as Successful Government Financial Management Information System Project", IMF, P 12.

3 – Ali, A. A., Kamsuriah, A., (2021), "Towards Harnessing Financial Information Systems in Reducing Corruption: A Review of Strategies", Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 6 (8): 500: 509.

4 – Carlos, P., & Mario P., (2015), "Public Financial Management in Latin America", The key to efficiency and transparency, IDb & IMF P386.

5 – Julie, C., & Salindra P., (2011), Chart of Account: A Critical Element og the public financial management framework IMF, FAD P3.

6 - Kofahe, M. K., Hassan, H., & Mohamad, R., (2019), "Factors Affecting Successful Implementation of Government Financial Management Information System (GFMIS) In Jordan Public Sector: A Proposed Framework", International Journal of Accounting Finance and Business (IJAFB), 4 (20), 32: 44.

7 – Mohammad, M. H., (2017), "The Compatibility of (GFMIS) with the Internal Control System", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol. 7, No.1, pp. 26:40.

8 - Enofe, A. O., Afiangbe, S. E., & Agha, D. I., (2017) "Financial Management Reforms and Corruption in Nigeria Public Sector", International Journal of Advanced Academic Research Social & Management Sciences, Faculty of Management Sciences, University of Benin, Nigeria, ISSN: 2488:9849, Vol. 3, Issue 7.

9 - https://gfmis.mof.gov.eg/GFMIS/AccountstreeGFMIS.

10- http://www.gfmis.gov.jo/ar/content.

11- http://gfmis.mof.gov.eg/GFMIS/ResponsibilityGFMIS